ياسِين سعيد نعمان يفكك شعار «الوحدة أو الموت»

محمد الفباري يتساءل: ما مغزى تداول عملات مندثرة في الحديدة؟

«خلقة».. الحصن المنسي

نايف حسان: التحريض الطائفي أو ما يمكن أن يكون معركة بين الشوافع والزيود

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 28 ربيع أول 1427هـ الموافق 26 ابريل 2006 العدد (52) Wed. 28/3/1427 - 26 Apr. 2006 No. (52) 30 ريالاً 12 صفحة

لقاح الكبد الخاص بالجيش في أسواق عدن

أكدت لـ«النداء» مصادر صيدلية في محافظة عدن أن كمية كبيرة من حقن (لقاح الكبد) خاصة بوزارة الدفاع عرضت للبيع الاسبوع الماضي في العديد من الصيدليات في المحافظة.

وأوضحت أن شخصاً يقوم بالترويج للقاح بنصف قيمته المتعارف عليها في السوق. وقالت إن «اللقاح» كتب عليه «خاص بالجيش»، وكانت الصحيفة قد علمت في وقت سابق قيام احد ضباط القوات البحرية في المحافظة بسحب كميات كبيرة من «اللقاح» قدرت بـ (1200) حقنة من مستودعات البحرية، مخصصة للعسكريين، وبيعها لأحد الباعة المتجولين في المحافظة.

سحب مشروع التعديلات الدستورية من البرلمان

لقاء بين قادة الإصلاح والرئيس يكسر حاجز الأزمة بين المؤتمر والمعارضة

كسر لقاء، جمع الرئيس علي عبد الله صالح بالأمين العام لتجمع الإصلاح والأمين العام المساعد، حاجز التوتر الذي نشب بين المعارضة والمؤتمر الشعبي العام بعد مشادة كلامية شهدها اللقاء الذي جمع الطرفين الأسبوع الماضي في دار الرئاسة..

وقال مصدر في اللقاء المشترك أن محمد اليدومي وعبدالوهاب الانسي كانا ضيفين في مقيل الرئيس وحضره رئيس الوزراء عبد القادر باجمال وانه هدف إلى تلطيف الأجواء بعد انسحاب الأمين المساعد للإصلاح من لقاء المعارضة مع الرئيس الاثنين قبل الماضي احتجاجا على ما قال إنها إساءات صدرت في حقه من الأمين المساعد للحزب الحاكم سلطان البركاني..

وحسب المصدر فان الرئيس عاد وطرح مقترحاته التي عرضت في اللقاء السابق والتي تضمنت توسعة اللجنة العليا للانتخابات إلى خمسة عشر عضوا بحيث يُضم ممثل للتنظيم الناصري إلى قوامها وممثل عن حزب البعث العربي وان المقترح قد قوبل بالرفض على اعتبار أن بقية الأعضاء من المحسوبين على المؤتمر الشعبي..

وطبقا للمصدر فان الرئيس طلب من قادة الإصلاح التفكير بالمقترح مرة ثانية وأنها وعدت بطرح ذلك بموقف اللقاء المشترك ونفى المصدر وجود أي اتفاق بين الطرفين وقال ان تجمع الإصلاح أصر على أن تتم توسعة عضوية اللجنة إلى أحد عشر عضوا فقط بحيث يضم ثلاثة عن اللقاء المشترك وبما يؤدي الى خلق توازن مع الحزب الحاكم في حين يختار العضو الرابع من الشخصيات المستقلة وبتوافق الطرفين وهو امر رفض من المؤتمر الشعبي..

التتمة في الصفحة 4

• الرئيس

• اليدومي

• الآنسي

وجَّه بالقبض على مطاردي المهذري

العليمي يلتقي مجلس نقابة الصحفيين

• العليمي

أبلغ رشاد العليمي -نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية- مجلس نقابة الصحفيين الاثنين، أنه طلب من النيابة العامة إلقاء القبض على المشتبه بهم في ملاحقة الزميل عابد المهذري رئيس تحرير صحيفة «الديار» المستقلة.

وعلمت «النداء» أن مذكرة بهذا الشأن وجهتها الوزارة إلى مكتب النائب العام بعدما اظهرت تحريات أمنية أن سيارة مسجلة باسم رجل الأعمال «فارس مناع» استخدمها أشخاص في ملاحقة المهذري، والسطو على سيارته.

وكان المهذري أبلغ النقابة الخميس الماضي أنه تلقى تهديدات بالقتل من أشخاص يزعمون أن لهم صلة بمناع، وذلك على خلفية مواد نشرها في جريدته مطلع إبريل.

التتمة في الصفحة 4

..وخوري يعتبر 2005 عاماً سيئاً للصحافة اليمنية

• خوري

أثنى نبيل خوري نائب -السفير الامريكي- على منهج مجلس الشورى في التعاطي مع مشروع قانون الصحافة. وقال إن المجلس اتخذ خطوات إيجابية كإدارة نقاش مفتوح مع منظمات المجتمع المدني والصحافة، وتمنى أن «تستمر هذه العملية».

خوري، الذي كان يتحدث الأربعاء الماضي في حلقة نقاش نظمتها السفارة الامريكية بالتعاون مع مؤسسة«مدى»، أوضح أن الدبلوماسية الامريكية مهتمة بمشروع القانون.

التتمة في الصفحة 4

أنتحار رئيس لجنة أمنية، ورصاص ونهب وثائق

المشترك يصر على عدم الشرعية، والعليا تنفي تأجيل الرئاسيات

من انتحار رئيس لجنة أمنية إلى إصابة عضو في الحزب الحاكم بجروح بطلق ناري أثناء خلاف حاد بين قياداته على موقع اللجان، مروراً بانتحال شخصيات رؤساء وأعضاء لجان القيد، وفقدان السجلات الانتخابية، ونهب وثائق القيد والتسجيل، إضافة إلى تسجيل صغار السن، بعضهم لا تتجاوز أعمارهم الحادية عشرة، وإقفال التسجيل عند رقم محدد ثم فتحه في اليوم الثاني برقم يتجاوز عدد اليوم السابق بمئات الأسماء، تبدو عملية القيد والتسجيل منذرة بسجل انتخابي مليء بالتجاوزات والخروقات لا يعكس العدد الحقيقي للناخبين كما تقول أحزاب "المشترك"، وسجل انتخابي نظيف ونزيه كما تقول اللجنة العليا للإنتخابات والحزب الحاكم.

مئات المخالفات والخروقات يرصدها اللقاء المشترك ويبعثها لمنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية والصحف المهتمة بالشأن الإنتخابي، في

التتمة في الصفحة 4

استئناف العاصمة تعيد حبس سوريين بتهمة تهريب آثار

■ «النداء»:

أمر القاضي حمود الهردي، رئيس محكمة استئناف العاصمة، الإثنين بإعادة حبس اربعة متهمين، بينهم ثلاثة سوريين، كانت محكمة ابتدائية أفرجت عنهم العام الماضي بعدما برأتهم من تهمة تهريب آثار يمنية إلى الخارج عبر منفذ حرض الحدودي.

وكانت نيابة الآثار استأنفت الحكم الابتدائي الذي آثار استغراب الجهات المختصة، خصوصاً أنه تضمن بنداً يقضي بمصادرة المضبوطات التي وجدت بحوزة المتهمين الأربعة، وتقرير غرامة 5مليون ريال

التتمة في الصفحة 4

السوق.. رواج القتل

■ كتب - محمد العلائي:

«توجد طرق عدة لتلقي الموت» رصاصة من هناك او قنبلة من هنا.. المهم انك أخيراً قُتلت عرطة.

ثمة كروش هكذا تُبعج على غصن قات ببساطة.. وأجساد تستحيل إلى مناخل لانها كانت تمر في الطريق الخطأ.. او السوق الخطأ.

موزعو القتل يقفون ببجاحة على حواشي الطرقات، ينسفون الأرواح نسفاً. الموت، بالتحديد، رابضٌ على مناخرنا.. وبنهم يقتنص ما طاب له منها، ودونما اكتراث علينا توخي رصاصتنا في أي من البقاع.

غادر منزلك واترك فراغاً بقميصك لموت محتم.. يصطف هناك، على قارعة الفظاعة، على حواف الهرج المقيت. في الواقع، ينبغي دائماً حسن استقبال الصورة الشبحية لموتانا فإن لم نمت، على الأقل عظامنا تهرس وتسجل القضية ضد مجهول. القتل، مجانا، هو غزيرٌ، مدرار غارق فينا، مغزول على معاطفنا، وهاكم دماً مسفوحاً بقنبلة يدوية من مجهول الـ2 من ظهيرة الاحد الفائت، في شميلة سوق القات تحديداً. 3 اشخاص لقوا مصرعهم واصيب ما لايقل عن 15 آخرين ثلاثة منهم يصارعون الموت.

«النداء» بادرت بالنزول إلى بؤرة الحدث.. والتقت بعضاً من ضحايا الحادث البشع وبأصوات متهدجة طافحة بالفجيعة صدوا كل استفساراتنا لهم... كانوا حذرين، فحتى اسماءهم لم يفصحوا عنها.. القليل ممن شاهدناهم، استجاب لطلبنا.. واعطونا اسماءهم الاولى، بدون العائلة.. فهذا «احمد اسماعيل» مصاب،

التتمة في الصفحة 4

البلاستيك المعاد تصنيعه في الأسواق اليمنية

عادل صلاح البطاطي
Albatati3@yahoo.com

كل من يعلم بصناعة المواد البلاستيكية يعلم بوجود أنواع كثيرة من البلاستيك الخام وخصائص كل نوع. ويعلم علم اليقين بأن أكثر المنتجات البلاستيكية المتوافرة في الأسواق اليمنية، محلية كانت أم مستوردة، مكونة من مواد بلاستيكية مستعملة تم جمعها من أكوام الزبالة من جميع دول العالم ومن ثم يتم طحنها وجرشها وبعدها يعاد تشكيلها لتكون حبيبات صغيرة وبعدها يتم تصنيعها إلى أكياساً أو أكواباً أو أواني منزلية لحفظ الطعام. إن استعمال هذه المواد المعاد تدويرها بهذا الشكل وخصوصا في حفظ الطعام هي جريمة كبرى في حق المواطن فهي غير صحية وغير صالحة إلا في الاستخدامات غير الغذائية. والتقارير العالمية تثبت أن لها مخاطر التسبب بالسرطان. فهذه كاسة الشاي البلاستيكية المعاد تصنيعها التي تكاد تذوب من الحرارة والتي يشربها هذا الإنسان اليمني غير عالما بمخاطرها. وهذه المأكولات في المطاعم يضعها أصحاب المطاعم في هذه الأكياس السوداء غير الصحية وهذا "كتلي" الماء البلاستيكي الذي يحفظ الماء في الثلاجة مصنوع من هذه الزبالة العالمية وهذه المياه التي تباع في جوالين بيضاء باعتبارها صحية غير صالحة لحفظ ماء الشرب أصلاً. وإذا نظرنا الى أغلب الناس نرى أن الكثير منهم يجمد المواد الغذائية في مثل هذه الأكياس السوداء.

في الدول الخليجية المجاورة تم استصدار مواصفات ومقاييس ومعايير لهذه الصناعات فلا تجد أكياس البلاستيك السوداء في الأسواق الا الأكياس الكبيرة المخصصة لجمع الزبالة وهو الاستخدام الوحيد لهذه الأكياس وليس لوضع الطعام فيها، كما تجد أن لهذه الأكياس سماكة معينة تفوق سماكة أكياسنا اليمنية الهزيلة التي لم تسلم من الأزمة الاقتصادية.

كلنا يتذكر قوارير الماء البلاستيكية الزرقاء التي كانت تباع في المحال التجارية في كل مكان. هذه القوارير هي أيضا من البلاستيك المعاد استعماله وهو غير صحي فنحمد الله أن المصانع توقفت عن استخدامه واستخدمت بدلا عن ذلك مادة "بي إي تي" الصحية والتي لا تضر بصحة الإنسان، ولكننا نستغرب من استمرار بعض هذه المصانع في استخدام هذه القوارير البلاستيكية الزرقاء في المناطق النائية خارج المدن وكأن هؤلاء الناس بلا قيمة ولا أهمية وكأنهم في مناطق لها مواصفات ومقاييس أخرى.

نعم نحن مع إعادة استخدام وتصنيع هذه الزبالة البلاستيكية التي تلوث البيئة ولكننا مع استخدامها بطرق صحيحة غير ضارة بالناس ونرفض استيراد زبالات العالم سواء كانت كحبيبات لاستخدامها في مصانعنا أم كمنتجات جاهزة. نعم نحن ندعم تنظيف بيئتنا من هذه البلاستيكيات ولكننا ضد أن نكون نقطة تجميع لمخلفات الدول الأخرى. هل هذا كثير يا وزير التجارة والصناعة؟! نطالب بتنظيف بيئتنا وليس بتنظيف بيئة الدول المجاورة على حسابنا.

ذكر لي أحد أصحاب مصانع الأكياس أن بضائعه لم يسمح لها بدخول محافظة صنعاء لأنها لا تطابق المواصفات القياسية اليمنية،بمعنى آخر أنها هزيلة ولربما معاد تدويرها، فهل هناك مواصفات للأكياس مطبقة ومفروضة على المصانع؟ أعود بذاكرتي الى جلسة مع مسؤول في وزارة التجارة ذكر أنه لم يفرض هذه المواصفات والمقاييس على مصانع محافظته لأنها غير مطبقة في باقي المحافظات مما سيؤدي تطبيقها في محافظته إلى ارتفاع سعرها ويعني ذلك تدمير هذه المصانع والحكم عليها بالإعدام؛ لذا نطالب بصدور تعميم رسمي ومراقبة المصانع وإلزامهم بتنفيذ هذه المواصفات حفاظا على صحة الإنسان اليمني.

إعلان المزيد من المحميات في اليمن وأغلبها متدهورة

■ **بشرى العنسي:**

يعاني التنوع الحيوي والموارد الطبيعية من تدهور مستمر جراء جملة من العوامل التي تلقي بظلالها على التوازن البيئي ومستقبل الحياة على كوكب الارض، الأمر الذي دفع المجتمع الدولي عبر منظماته الرسمية والشعبية، إلى التحذير من مخاطر الاقتراب من نقطة اللاعودة وحشد الجهود والعون الدولي للحيلولة دون ذلك؛ إذ تشير الدراسات والتقارير ومؤشرات نتائج مؤتمرات القمم العالمية، حسب تقرير وضع المحميات في اليمن، إلى أن أوضاع المنظومات البيئية في العالم خلال الخمسين سنة الماضية كما يلي: إختفاء 45٪ من اشجار المنجروف على شواطئ البحار في المناطق المدارية وشبه المدارية التي ساهمت بزيادة حدة الاعاصير المدمرة وظواهر النينو وتسونامي خلال الفترة الأخيرة، إختفاء 25٪ من غابات الصنوبريات في العالم، تدمير 20٪ من الشعب المرجانية وانقراض 35٪ من البرمائيات، يطال الصيد المفرط 29٪ من الارصدة السمكية البحرية المستغلة تجارياً، تراجع 35٪ من الحياة البرية في العالم، الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية نتيجة زيادة الطلب على المشتقات الاحفورية (نفط، غاز، فحم، ديزل، مازوت..) مما تسبب في انبعاث غازات مسببة للتغيرات المناخية الشديدة مثل زيادة حرارة الارض والجفاف بفعل الإحتباس الحراري وحرائق الغابات والفيضانات المدمرة وتلوث الهواء وظواهر الترسب الحمضي والامطار الحمضية، تنامي ظاهرة التصحر في العالم نتيجة إزالة الاحراش وتراجع مساحات الغابات والتغيرات في التركيب المحصولي والنظم الزراعية وتراجع معدلات سقوط الامطار والتدهور الحاد في الموارد المائية نتيجة الاستنزاف الجائر للأحواض الجوفية وجفاف كثير من بحيرات المياه السطحية في العالم.

اليمن، كواحدة من الدول التي تزخر بعدد من الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي، تحاول الحفاظ على هذا التنوع من خلال إعلان المحميات الطبيعية، حيث تم مسح وتحديد أكثر من 36 موقعاً مرشحاً كمحمية طبيعية وتم الإعلان عن محمية عتمة ومحمية سقطرى ومحمية حوف، ويتم الإعداد لإعلان محمية برع البرية ومحميتي شرمة وبئر علي الساحليتين. بينما هناك الكثير من المناطق ما زالت بحاجة إلى دراسة أكثر تفصيلاً ومن تلك المناطق: جبل العرائس في أبين، وجبل ملحان في المحويت، وجبل إرف في لحج، وحلملم وميدي في حجة، وذي الشرع في إب، واللحية في الحديدة، وعديد من الجزر في البحر الأحمر وغيرها من المناطق التي تم تحديدها من قبل الهيئة العامة لحماية البيئة.

إلا أن عدداً من تلك المحميات تعاني مشاكل كبيرة، حسب تقرير وضع المحميات في اليمن، منها: قلة المسوحات الميدانية، ميزانية المحميات «غير كافية وتكاد تنعدم في بعض المحميات»، قدم الاجهزة والإمكانات المتاحة، عدم تطبيق لوائح وقوانين الحماية في المحميات، لا توجد أنظمة رقابة ومتابعة في المحميات، لا يوجد كادر وموظفون متخصصون، بالإضافة إلى عدم تعاون الزوار، حيث يتركون المخلفات ويحدثون اضراراً سيئة، حيث لا يوجد نظام لأخذ الرسوم من الزوار السواح. كما أورد التقرير عدداً من المعوقات التي تواجه المحميات الطبيعية منها: عدم تشكيل هيئة إدارية للمحميات التي تم إعلانها وايضاً عدم تطبيق خطة الإدارة، ناهيك عن قلة نشر الوعي البيئي بين الأهالي.

وعن التحديات التي تواجه المحميات بشكل عام ذكر طارق ابو الهوى مسؤول المكتب الاقليمي لحماية الطبيعة في الاردن (IUCN) بعضاً من تلك التحديات، في الورشة التي اقيمت الاسبوع الماضي في صنعاء لمناقشة تقرير وضع المحميات في اليمن وهي تحديات مؤسسية وقانونية متمثلة في: الازدواج المؤسسي وتكرار الجهود في العمل إضافة إلى عدم تفعيل القوانين واللوائح، والعمل الفردي في تفعيل المحميات، تحديات فنية وإدارية منها: عدم ربط التخطيط بالقدرات الفنية والمحلية فالاعتماد الأكبر يكون دائماً على الخبراء الاجانب، وايضاً المركزية في الادارة وعدم التنسيق والتواصل مع الجهات الاخرى ذات الاختصاص، تحديات بناء القدرات والتأهيل والتدريب متمثلة بعدم التوازن في توجيه الخبرات وكذلك التحديد المناسب للإحتياجات التدريبية لرفع القدرات، وتبعثر الجهود التأهيلية تذهب لأقارب المسؤولين والمقربين منهم، وايضاً ضعف قدرة المجتمع المحلي في المشاركة؛ لأنه غير قادر على ذلك، تضارب الاهداف في العمل حيث تطغى المصلحة دائماً، وتهميش قطاعات هامة في المجتمع كالنساء، تحديات الاستدامة المالية والإدارية حيث يتم الاعتماد على المنح الخارجية دائماً وعدم وجود خطط محلية مستدامة فينقصها الدراسة وتحديد الاولويات.

وأشار طارق ابو الهوى في نهاية كلامه إلى أن العرب اولى ببعضهم في التعاون والتشارك وانه إذا استمرينا في تخبئة الغبار تحت البساط فلن نتقدم ابداً.

من جهة أخرى أوصى المشاركون في الورشة التعريفية بالانواع المهاجرة، التي اقيمت الخميس، مجلس النواب بالاسراع في المصادقة على القوانين والاتفاقيات البيئية المعروضة حالياً على المجلس والتي من المفترض ان يتم مناقشتها خلال الاسبوعين القادمين وهي: اتفاقية الاراضي الرطبة «رامسار» واتفاقية «بازل» بشأن المخلفات الخطرة واتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية.

كما أوصى المشاركون بضرورة رصد الموازنات التشغيلية الخاصة بتنفيذ وتفعيل الاتفاقيات الدولية في المجال البيئي في موازنات الجهات المختصة بالبيئة.

أسواق القات وانتشارها في الشوارع العامة والخطوط الطويلة، تعد إحدى ظواهر الفوضى التي تعيشها محافظة إب وبقية محافظات الجمهورية كانعكاس طبيعي للفساد العام الذي تعيشه البلاد.

ولا توجد قوانين لتنظيم الاسواق، وتحديد الأماكن والمساحات المناسبة لها، بما في ذلك اسواق بيع القات، وإن وجدت لا تفعّل ولا يترتب على مخالفاتها أي عقوبات، كما أن غياب دور السلطات المحلية وما يناط بها من مهام حضرية لتنظيم المدن واظهارها بالمظهر اللائق، وخاصة فيما يتعلق بتمثل هذه الاسواق وورش السيارات والحدادة،النجارة والمطاعم.. الخ، التي تكتظ بها عواصم المدن، فشوهت جمال هذه المدن وافقدتها ابسط مقومات السياحة والهدوء.

■ **تقرير: ابراهيم البعداني**

إنتشار أسواق القات يضاعف المشاكل البيئية

الإقبال المتزايد على القات من قبل المواطنين، وزيادة الإقبال على الاسواق القريبة، وخاصة تلك التي تصل إليها وسائل المواصلات بسهولة ويسر، ودون أن يبذل المشتري اي عناء، كالانتقال من محطة إلى أخرى، كذلك هروب الباعة من الضرائب وما يرافقها من ابتزاز من قبل العاملين عليها، وارتباط حركة البيع والشراء طردياً مع اسواق القات، وخاصة الخضروات والفواكهة، والاقبال على المطاعم والبوفيات، ومحلات التجزئة التي تزيد بشكل ملحوظ في مثل هذه الاسواق. أضف إلى ذلك الاساليب اللاقانونية في جباية ضرائب القات في هذه الاسواق المعتمدة على الافراد الذين ينتمون إلى بيت الطاعة بالمقاولة، وما يترتب عليها من ابتزازات ومشاكل.. فغدت اسواق القات مصادر ارتزاق للكثير من هذه النوعيات من المقاولين ومن وراءهم في الجهات ذات العلاقة.

إن ظهور مثل هكذا ظاهرة يترتب عليه مشاكل كثيرة ومتعبة، لعل من أبرزها اظهار المدن الرئيسة بمظاهر غير حضارية، وما يترتب على ذلك من إزعاج وتقليص للحركة السياحية لهذه المدن، كما يلاحظ وجود الضوضاء والازعاج للسكان المجاورين لهذه الاسواق، وإعاقة حركة السيارات، وعرقلة سير المارة، وكثرة الحوادث المرورية، وتعرض السكان والمارة لنتائج هذه الحوادث، وخاصة الاطفال، ناهيك عن تلوث البيئة، وما يترتب عليها من أمراض وزيادة عدد المتعاطين للقات من الجنسين وفي مختلف الأعمار لقرب الاسواق التي جعلت القات في متناول الجميع.

وإذا ما تحدثنا عن الاسباب التي أدت إلى زيادة العاملين في مجال بيع القات، خاصة في السنوات الاخيرة الماضية، فإن هناك اسباباً متعددة ومتشعبة، لعل من أبرزها زيادة الطلب على شجرة القات (تعاطياً وزراعة) وخاصة بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية، وقلة فرص العمل في المجالات الأخرى، وارتفاع نسبة البطالة في صفوف الشباب، أضف إلى ذلك الارباح المجزية والسريعة التي يحققها باعة القات.

ولعل غياب دور الدولة للحد من إنتشار شجرة القات وتعاطيها، من أهم الأسباب التي دفعت إلى زيادة العاملين في مجال بيع وزراعة القات.

وانتشار اسواق داخل المدن وضواحيها إنعكاس لتدني الوعي الجماعي المجتمعي، وشكلت عودة المغتربين من دول الخليج عاملاً رئيساً في مسألة انتشار اسواق بيع القات وعدد العاملين في مجال القات.

مؤخراً تم استحداث سوق بيع القات في اسوأ منطقة بيئية بمدينة إب، حيث تم وضعه في منطقة الواسطة، جوار محطة معالجة مياه الصرف الصحي، هذه المنطقة يفر منها الاهالي ويتوجهون للعيش في المدينة، بسبب الرائحة المنبعثة من محطة المعالجة التي تصدر رائحة النشادر وثاني اكسيد الكربون بصورة مقززة ومقرفة جداً. وعلى مدار الـ24 ساعة، دون ان تقوم الجهات المختصة ممثلة بمؤسسة المياه والصرف الصحي بإتخاذ اي اجراء لمنع انبعاث هذه الرائحة التي يصل مداها اثناء هبوب الرياح إلى اطراف ووسط المدينة، الامر الذي يصعب على السكان فتح نوافذ منازلهم لاستنشاق الهواء الذي اختلط بهذه الرائحة. وهذه المنطقة التي تحولت إلى سوق كبيرة لبيع القات يفد إليها مئات المواطنين لشراء القات ما تسبب في حدوث ازمة سير بسبب قطع الطريق لساعات طويلة، وتحويله إلى رصيف لسيارات بائعي القات.. هذا كله يحدث تحت مرأى ومسمع ادارة المرور والسلطة المحلية التي كانت قبل استحداث هذا السوق قد أعلنت عن نيتها منع انتشار أسواق بيع القات في شوارع المدينة وخطوط المحافظة، إلا أن هذا القرار كان عكسياً حيث ازداد عدد اسواق بيع القات في عموم المحافظة بشكل ملحوظ.

وزيادة العاملين في مجال بيع القات ايضاً شكل بعض الآثار السلبية التي لا تخدم الاقتصاد والوطن، فكلما زاد العاملون في بيع القات أزداد عدد المتعاطين له، وبالتالي يزيد العرض، وهذا يعني زيادة عدد الاسواق. وزيادة الطلب على القات، يترتب عليها زيادة زراعته، كما ان التوسع في زراعة القات يترتب عليه مشاكل عديدة لعل من أبرزها واهمها:

- توسع القات على حساب بقية انواع المحاصيل الزراعية (حبوب، خضروات، فواكهه، بن... الخ).
- استنزاف المياه الجوفية لري القات وتفاقم أزمة المياه داخل المدن والمديريات.
- زيادة استخدام المبيدات والمواد الكيماوية التي يتطلبها القات لتحسين النوعية، والحصاد السريع، وما يترتب على ذلك من امراض خطيرة ومستعصية يصاب بها المتعاطون بدرجة اساسية، والعاملون في زراعة القات أيضاً، ناهيكم عما تسببه من اضرار وخسائر في البيئة والتربة.

●●●

القات ظاهرة يمنية ضاربة في جذور التاريخ وليست وليدة اليوم، وبالتالي التعاطي الجاد مع هذه الظاهرة يحتاج إلى دراسة وبحث عميقين إذا ما وجدت النوايا الطيبة والمخلصة للحد من زراعة القات ومن عدد المتعاطين له، والآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المترتبة عليه.

وفي كل الاحوال تتحمل الدولة، ممثلة بسلطاتها المحلية، المسؤولية المباشرة للحد من اسواق القات، وخاصة داخل المدن «عواصم المحافظات»، باعتبارها المعنية بإيجاد بدائل وتنظيم الاسواق عموماً والقات على وجه الخصوص، بحيث يراعى فيها الحفاظ على البيئة وجمال المدن ودرء المشاكل التي تسببها هذه الاسواق «مرورية، صحية، بيئية وسياحية).. كما تتحمل منظمات المجتمع المدني (أحزاباً، منظمات، نقابات، اتحادات).. مسؤوليتها في تنظيم حملات الوعي ورفع مستواه لدى المجتمع، لتبيان الاضرار والمخاطر المترتبة على هذه الشجرة الخبيثة، اقتصادياً، اجتماعياً وصحياً.. على مستوى الفرد والجماعة من خلال الوسائل المتاحة امام هذه المنظمات.

وحتى تقوم السلطة والمجتمع ومنظماته وهيئاته المختلفة بالدور المنوط بها للحد من شجرة القات واسواقها والعاملين والمتعاطين له؛ لابد من توافر الارضية المناسبة لترجمة هذه الامنيات إلى واقع عملي.. وهذا لن يتأتى من الواقع الراهن، بإعتبار هذا الواقع منتجاً لكل هذه المشاكل، سواء مشاكل القات واضراره أم مشاكل الحياة اليمنية بمختلف جوانبها التي تقتضي إصلاحاً ينطلق من الإصلاح السياسي عبر آلية وطنية مشهود لها بالكفاءة والاقتدار، وتمثل مختلف فعاليات المجتمع السياسية والاجتماعية، والثقافية والدينية، وبحيث يستهدف الاصلاح الشامل لليمن (أرضاً وانساناً) وبكل مظاهر الاختلالات واقتلاع الاسباب والعوامل الفردية والمنتجة لهذه الاختلالات بعيداً عن سياسات المسكنات والترقيع القائمة.

بعض اسواق بيع القات في شوارع وخطوط محافظة إب التي استحدثت بعلم ادارة المرور والسلطة المحلية:

خط إب قعطبة: وفيه تم استحداث اسواق على امتداد:

- منطقة قاع الجامع، نجد الجماعي،المشراق، الواسطة، سوق الثلوث، مفرقم ميتم.

وفي مدينة إب تم استحداث ثلاثة اسواق في شارع تعز رغم أن هذا الشارع يربط أغلب شوارع المحافظة الامر الذي يتسبب بحدوث ازمة في المواصلات وحوادث مرورية، إضافة إلى اسواق في شارع العدين وشارع المحافظة.

- سوق وسط شارع يريم، اسواق متعددة في طريق الدليل سمارة، مفرق حبيش
- مدينة القاعدة أربعة اسواق في الشارع العام.
- سوق وسط الشارع في منطقة النجد الاحمر.

مقاطع مِنْ:

«أصل الحكاية.. كما يرويها عبدالمرتجي البواب»

د. ياسين سعيد نعمان

.. ويمضي عبدالمرتجي في سرد الحكاية منذ أن عرف سرَّ أبيه في تلك الليلة التي سمعه يتحدث فيها إلى صديقه «الفوّال» ويخبره بأن «اليوزباشي» قائد المعسكر، الذي يعمل فيه حارساً، طلب منه أن ينتظر مهمة ما ستوكل إليه عما قريب؛ وكيف أن هذا الطلب جعل والده سعيداً على نحو أصاب أفراد الأسرة بالدهشة وهم يشاهدون الأب المهموم والكئيب دوماً على تلك الحالة من السعادة حيث راح يدندن بأغنية ليلى مراد «أبجد هوز..» ويتماوج مع لحنها صعوداً وهبوطاً، ويتوقف عند كلمة «منسجم» ماطّاً شفتيه إلى الأمام مع آخر حرف فيها.

يقول عبدالمرتجي: «أما أمي فقد علا صراخها بعد أن أيقنت أنه قد تعرَّف إلى إمرأة أخرى.. ألم يقل بعظمة لسانه إن وراء الرجل السَّلي داخل بيته إمرأة أخرى خارج هذا البيت؟ غير أن والدي تركها تصرخ وتركنا في حيرتنا. لم يبُح لنا بذلك السر الخطير الذي باح به لصديقه «الفوّال»؛ ربما لأنه كان يخشى من تسربه في لحظة من لحظات الغضب التي كانت تجتاح والدتي. وعلى الرغم من أن والدتي كان لها رأي مخالف وهو «أن الرجال لا يظهر عليهم الهمُّ داخل بيوتهم إلا حينما تسيطر على حياتهم إمرأة أخرى خارج البيت»، لكنها في تلك الليلة تناست قاعدتها وتمسكت بقاعدة والدي وواصلت صراخها محتجَّة بتلك القاعدة التي ظلت ترفضها طويلاً. أما والدي فقد سجَّل في مفكرته فيما بعد: «قالوا في الأمثال: أنْ تغضب خيرٌ من أن تكره». ثم راح يشرح رأيه في المثل بأن الغضب الذي يعبر عن إحساس بالألم يقترن بمساحة الحرية عند الإنسان، والإنسان السوي هو الذي يكون قادراً على ضبط الغضب عند حدود معينة كي لا يتحول إلى حماقة. والغضب الذي يتحول إلى حماقة هو عدو حقيقي للأسرار العائلية، فإذا ابتليَ أحد أفراد الأسرة بداء الغضب هذا - وكان يلمِّح بذلك لأمي- أصبح البيت مكاناً طارداً للسر، ويكون اصحابه اتعس مخلوقات الله؛ لما يكتنف حياتهم من إحساس بفقدان أهم ركن من أركان الإنتماء إلى المصير الواحد.. الإنتماء الذي يجعل الحياة ممكنة التدبير والاحتمال على ما بها من صعوبات. ويقول والدي: «لذلك، في اليوم الذي أصبح لنا فيه سرٌّ يعتدُّ به وقررت أن ألم شمل أسرتي حوله، إكتشفت أن الوقت كان قد فات، لأن الغضب تمكن من أم عبدالمرتجي فلم يعد باستطاعتها أن تلجمه لتحفظ السر. وأخطر ما في الأمر هو أنني اكتشفت أن منزلي بلا سقف، وأن الابواب التي نوصدها بإحكام عندما يجن الليل لا تحرس غير أثاث مهترئ خالٍ من أي رابطة روحية أو معنوية كتلك التي تكتسبها الأشياء في البيوت التي تكتم الأسرار».

لكن عبدالمرتجي الذي تلصص على والده واكتشف سره في تلك الليلة بعد لقائه مع صديقه الفوّال، لم يخف عن والدته السرَّ الرهيب وسارع إليها يخبرها. ويقولَ عبدالمرتجي: «أسرعت إلى أمي أخبرها بما سمعت، لكن أمي كعادتها، لم تكن ترى أبي صالحاً لأي مهمة ذات شأن، لذلك فإنها لم تستوعب خطورة ما ينتظره من مهمة، وراح بالها إلى مكان آخر غير المكان الذي استقر عنده حدسي، لا سيما وأنني كنت قد قرأت في مفكرته بعض العبارات الغامضة عن رد الفعل الغاضب عند الجيش لهزيمة ١٩٤٨ في فلسطين، وسوء الأحوال السياسية، وضرورات التغيير، ناهيك عما لاحظه من نشاط غير عادي في ثكنته العسكرية مما ينبئ بأحداث هامة. وعندما حاولت أن أشرح لها ما ينتظر والدي من مهمة خطيرة كي توفر له الهدوء وراحة البال فيما تبقى من أيام الانتظار، أشاحت بوجهها وصرخت قائلة: « وهل تعرف سلالتكم المحترمة شيئاً غير الإنتظار؟! عموماً سيطول انتظاره، وخذها مني! أب ميت أفضل من أب منتظر!». ثم يواصل عبدالمرتجي:

تساءلت مع نفسي: ألا يبذل والدي جهده لإسعادنا؟ صحيح أن عيشتنا متواضعة، ولكن ما الذي كان عليه أن يعمله لتحسين أحوالنا ولم يعمله؟! أدركت بعد شيء من التفكير أن الخصومة عند بعض الناس تسبق السبب، ونحن العرب ننتمي إلى هذا اللون من الناس الذين يختصمون لأسباب مجهولة، فإذا ما استعصى خصامهم وفّروا له الأسباب بعد ذلك من داخله. ألسنا نحن دون خلق الله جميعاً من تطيُّر من العطر فنسبنا إليه الحروب حينما لم نجد سبباً كافياً لسفك الدم بين الاخوة، لنجد شاعراً بمنزلة وحكمة زهير بن أبي سلمى ومكانته في العقل الثقافي العربي يقول:

تداركتما عبساً وذبيان بعدما
تفانوا ودقُّوا بينهم عطر منشم.

و«منشم» هي إمرأة جاهلية من «مكة» كانت تصنع العطر فيقال: «أشأم من عطر منشم».

ويتذكر عبدالمرتجي أن تلك الليلة كانت من ليالي الصيف، وأن الضوضاء المنبعثة في الشارع استمرت إلى ما بعد منتصف الليل. أما والدته، كما يقول، فقد ظلت -على غير عادتها- في انتظار أبيه بعد أن أسرَّ إليها بحكاية الانتظار تلك.

يقول عبدالمرتجي:

«ما إن دخل والدي المنزل حتى أخذتْ تقرِّعه بدون مقدمات وتذكره بحكاية الموظف الذي أصابه الطرش فجأة مع آخر كلمة سمعها من مديره، وهي: «إنتظر!» فظلت تطن في أذنه لا يسمع سواها ولا يفقه من شؤون الدنيا غيرها. ولا أدري إذا كان والدي قد أدرك في تلك اللحظة مقصدها، فلم يكن متأكداً من أن سره قد ذاع. غير أنه تحاشاها كعادته. وبعد زمن وأنا أراجع مفكرته، وجدته قد سجل فيها بيتاً من الشعر لـ «علة بن الحارث الجرمي اليماني»:

وما بال من أسعى لأجبر عظمه
حفاظاً ويبْغي من سفاهته كسري».

ويواصل عبدالمرتجي:

«لكن انتظار والدي، فعلاً، طال كما توقعت أمي. فقد مرَّ الحدث بصخب وسمعتْ به الدنيا كلها، وغادر الملك ميناء الإسكندرية، وخرج العسكر من ثكناتهم إلى مواقعهم الجديدة. ولم يعد والدي يرى ذلك «اليوزباشي» الذي طلب منه الإنتظار، يدخل أو يخرج من ثكنته، حتى جرَّته الصدفة ذات مرَّة إلى مدخل بناية مهيبة في أحد الأحياء الراقية، فتوقف من باب الاستطلاع يتطلع في الزحام المحيط بباب البناية، وفي وسط الزحام شاهد طابوراً من الجنود يؤدون التحية لشخص بدا من إهاب الموقف أنه مهم. بدت له هيئة الرجل مألوفة. زمَّ عينيه ليتبين ملامح وجهه، فعرف فيه «اليوزباشي» صاحب الثكنة الذي طلب منه الإنتظار، لوَّح له بيده ليذكره بأنه لا يزال في انتظار التوجيهات، لكنَّ السيارة كانت قد ابتلعته وارتجّت مؤذنة بإنطلاقة سريعة. أما المرَّة الثانية التي شاهده فيها فكانت على صفحة إحدى الجرائد ضمن عدد من المودِّعين لجمال عبدالناصر لدى مغادرته مطار القاهرة إلى مؤتمر عدم الانحياز في باندونج. يومها قرر أن يذهب إليه ليستفسره عن المهمة. لكنه، وقبل أن يحسم أمر الزيارة، رآه رؤيا العين للمرة الثالثة في شارع «فؤاد» يسير وحيداً شارد الذهن، يتطلع في واجهة المحلات التجارية. إقترب منه، لم يتبين من نظرته إنْ كان قد عرفه أم لا، لكنه رأى في عينيه إنكساراً لم يستطع معه أن يفاتحه في موضوع الإنتظار. حينذاك إقتنع والدي بعدم جدوى الإنتظار، تنبه إلى أن الدنيا من حوله قد تغيرت، ووجد نفسه يعبر جسراً من الزمن المكتظ بالأحداث في غمضة عين ويهتف مع حشد من الناس تجمعوا في ميدان التحرير: «الوحدة أو الموت». هتف من أعماقه، وتوزع بين مقدمة الحشد ومؤخرته يهتف ويحرِّض، حتى جاء من يسأله عن الأخبار، وعن القوة العسكرية البحرية التي تحركت صوب دمشق.. تأخر في الرد.. تلعثم، فقد بدا له السؤال غريباً، لكن أحد الشباب المتحمسين تولى الرد نيابةً عنه فأنقذه من الحرج».

يكشف عبدالمرتجي جانباً مما جاء في مذكرات والده الذي يقول:

«لم أكن أعرف لأي وحدة يهتفون، لكنني كنت جاداً في الموت من أجلها أياً كانت. وبينما رحت أتهيأ للخطوة اللاحقة التي ستضع هذا الحشد، وأنا معهم، على طريق الموت من أجل الوحدة، رأيتهم يتفرقون ويغادرون المكان. فقلت لنفسي: لا شك أن المسؤولين قد أدركوا عزم هؤلاء الرجال على الموت فعلاً، فأنقذوا الوحدة من الضياع. وشعرت بالفخر والرضى في نفس الوقت، وتأكدت أن لا مستحيل أمام خيار الموت. ولمزيد من التأكد، سألت أحدهم: لماذا تفرَّق الناس؟ هل استجابت الحكومة وأعادت الوحدة؟!

حدجني بنظرة متجهمة وساخرة في آن، وقال: «تستعبط»!!، وتركني ومشى. كنت آخر من غادر ساحة التجمهر، لم تتمكن قدماي من مواصلة السير، فقد ارتخى جسمي الذي كان إلى وقت قريب مشدوداً بفكرة الموت، أصبح ثقيلاً، لم أكن أشعر بثقله إلا في لحظات الإحباط. أويت إلى ظل شجرة، ورأيت نفسي فيما يرى النائم أقطع أرض العرب طولاً وعرضاً، وفي كل مدينة عربية أحط رحالي فيها أرى الناس يهرعون نحوي يسألونني عن الوحدة ويطلبون إضافة اسمائهم إلى قافلة الموت من أجلها؛ ثم اكتشفت أن الاسماء التي سجلتها كانت كلها مزورة، فقد اختصم إثنان في أحد طوابير التسجيل الطويلة بسبب الزحام الشديد فكشف كل منهما سر الآخر بتزوير إسمه. وتحققت من الأمر عندما أخبرتني عجوز بالحقيقة، وقالت إن الجميع يزوِّرون اسماءهم، لا أحد منهم يعطي إسمه الحقيقي. ورأيت الواقفين في الطابور يقهقهون ويتندرون بعبطي، فمزقت الكشوفات. ولما بدأت أعي ما حولي، رأيت الحياة قد عادت إلى سابق عهدها، كان الناس يبتاعون ويشترون ويتزاحمون وينكّتون... اسقطوا فكرة الموت من حسابهم، ربما لأنهم ايقنوا أن للوحدة طريقاً آخر غير طريق الموت، أو أنهم تخلوا عنها عندما تبين لهم جدية العلاقة بينها وبين الموت... لا أدري، لكن المؤكد أن ما حدث كان قد نبه الناس إلى أن الحلم والواقع صنوان، يتعذر الإستغناء عن احدهما، فبينما يحملنا الحلم على جناح الآمال العريضة بحياة أفضل، يكون الواقع دليلنا الصارم، بأدواته المتاحة، نحو هذه الحياة».

■ (العدد القادم المقطع الثاني)

اصوات بلا صوت

فايز العفاري

ربما تكون الظروف قد تغيرت بعض الشيء عن السابق خصوصاً وأن العامل الدولي قد ازداد تأثيره بشكل كبير، وكان لزاماً علينا التكيف معه شئنا أم أبينا، وغيَّر معه بعضاً من قواعد اللعبة السابقة؛ فما كان مسموحاً به سابقاً أصبح محظوراً الآن، وما كان يُتغاضى عنه في اوقات مضت لا يمكن السكوت عنه الآن بأي حال من الاحوال.

منذ مدة وحمى المشاريع والمشاريع المضادة تتسارع على الساحة وتتعالى معها الاصوات هنا وهناك، كل يروج لمشروعه ويدعي بانه الانسب والاصلح. هذه المشاريع والمبادرات، وان اختلفت في ديباجتها، كان جلها موجهاً إلى الخارج لإثبات حسن النية، أما الداخل فكان ملغياً من حسابات معظم القوى السياسية بشكل عام، فمن ذا الذي يهتم لأمر الغالبية الصامتة الذين آثر معظمهم المهادنة والانزواء بعيداً خلف «جدار الصمت» وبأي لغة وأية طريقة يمكن مخاطبتهم اذا علمنا ان نسبة الأمية تجاوزت ٥٠٪ في وقت يضع فيه العالم معايير جديدة للأمية الرقمية والمعلوماتية!! بل والادهى من ذلك ان النصف الآخر لا يمكن ان نطلق عليهم الا أشباه متعلمين -إلا من رحم ربي- نتيجة سياسة «الجهل المنظم» المطبقة الآن والتي تمنح القداسة لرموز واشياء محددة وتعتبر مجرد الحوار ومناقشة فكرة ما ضرباً من عمل الشيطان! كما تعتبر المطالبة بالحقوق خطة جديدة من خطط «التحالف الصهيوني - الصليبي» للقضاء على الاسلام وتدمير الوطن والانقلاب على الثورة والردة عن الوحدة ورديفتها الديمقراطية وتشويه «المنجزات» العظيمة التي تحققت في العهد «الميمون» والتي ارتقت إلى مرتبة «المعجزات»!!

والآن ومع اقتراب الموعد الانتخابي وما تشهده الساحة السياسية من تجاذبات يقال ان هدفها ضمان عملية انتخابية مختلفة عما سبقها بحيث يضمن فيها قدراً من النزاهة ويعطيها بعض المصداقية، التي غابت عنا لفترة ليست بالقصيرة، ويبدو ان اصحاب هذا الطرح نسوا، او تناسوا، أن مدى مصداقية اي عملية انتخابية لا يكون بالشكل، بل بالمضمون؛ فحين يذهب الناخبون إلى مراكزهم الانتخابية وهم يعون جيداً لمن يصوتون؟ ولماذا يصوتون؟ وما هي برامجهم الانتخابية؟ بحيث يمتلك الناخب قراره بدون اية ضغوطات، يمكننا بذلك ان نضمن المصداقية الحقيقية.

إن الضامن الحقيقي لأية انتخابات هو الشعب نفسه إن أراد ان يكون له رأي وإن أراد ان يكون له تأثير، فحين يعي الناس حقوقهم جيداً لا يمكن، حتى لأعتى النظم، ان تفرض ارادتها عليه او تمنعه من انتزاع حقوقه، والامثلة كثيرة وقريبة جداً.. وبغير ذلك، مهما كان شكل الانتخابات، فهي تفتقد المصداقية؛ لأن اصواتها ستكون -بدون شك- بلا صوت..

الخروج من منطقة الظل

المرأة شيخة... ورئيسة... وخبيرة!

فاطمة جبران

ظلت المرأة الى يومنا هذا تختبىء تحت تراكمات لغة صنعتها الاعراف. سألني احد الزملاء: مارأيك في استخدام كلمة شيخة للنساء ؟ فقد سمعنا بأن هناك الشيخة (س) رابطا بين الكلمة والموقف السياسي من السلطة القبلية متبرما من سماع الكلمة وهي في حالة تأنيث... رغم أني قرأتها في إحدى المقالات التي تناولت اسم احدى النساء باستباق كلمة شيخة على اسمها لم أستهجن هذا، بل اعتبرته سبقاً، وأن تحويل اللغة من الملفوظ الى المكتوب ينقلها من العلاقات الحسية الى حالات أكثر تطورا. فماذا نقول لهؤلاء ؟ وماذا نقول لكل من اراد ان يتعرف على الأشياء من خلال لغة الإيحاء ؟ عندما سمعت هذا الطرح ايقنت لماذا استحضر الدكتورُ ياسين ياسينَ الطالب، وتذكرت آنئذ قول المقيم الراحل الشاعر البردوني:

لماذا الذى كان مازال يأتي؟

لأن الذى سوف يأتى ذهب...

فإذا ما أخذنا العائلة أو القبيلة كوحدة تحليل، بافتراض أنهما يضمان فى مكونهما نساء ورجالاً لا توجد غرابة فى أن تدعى المرأة بشيخة، بل من حقها فى ظل المنظومة الاجتماعية القبلية. لكن السؤال الذى يطرح نفسه هو: لماذا احتجبت كلمة شيخة عن قاموس لغة القبائل وظهرت الآن ؟ هل هذا دليل تقدم ومنعطف إيجابي نحو المرأة ؟ ام استدراك جاء بعد أن تقدمت المرأة للانتخابات الرئاسية؟ فى رسالة تقول إننا نقبلها رئيسة مثل ما قبلناها شيخة والكرة فى ملعب معسكر الولاية العامة، أم رغبة فى الابحار خليجيا حيث الشيخة عنبة والشيخة وطفة، واقناع الآخر فى اطار التكتل الاقليمى المراوح والذى لم يتناول فيه موضوع النساء اصلاً؟ أم هو تلميح بأن المشيخة ليست هى ذاك التراتب الأبوى ذو الصورة النمطية السلبية النقيضة للتحديث على الاقل مينيا؟ على أي حال بروز كلمة شيخة يعتبر اضافة للثقافة اللغوية وحركة نحو الأمام لكل شيخة، وخروجاً من منطقة الظل الى رحاب المجتمع، فإعطاء المرأة الحق بأن تدعى باسمها يعتبر خطوة جيدة فى هذا الواقع الذى يستحي فيه بعض الرجال من ذكر اسم المرأة، فهى "الكريمة"، و"العائلة"، و"المكْلف"، وفى أحسن الحالات أم "س" وضرورة أن يكون ذكراً، واحيانا إن ذكرت فهي زوج فلان حسب اللغة العربية على الرغم من ثراء اللغة بمفردات تعطي المعنى والمبنى مثل: قرينة، عقيلة، شريكة، لكن المشكلة تكمن فى العدد، فهل يصح ان نقول العقيلة الاولى والثانية..؟ أو القرينة 1 والقرينة 2 والشريكة السابقة والحالية واللاحقة، عموما، ندعو شيوخ اليمن أن يتحدوا فى هذا النهج... و عمالها بأن يصلوا على النبى...

يقول "ميشيل فوكو" ما معناه:

"نقرأ التاريخ للتعرف عليه وليس لكى نعيش فى داخله. وتقول السليقة البديهه من بيده حجر واراد أن يصيب هدفاً عليه بالرجوع للخلف قليلا لكى يعطي الحجر قوة دفع، هكذا نقرأ التاريخ فى عالم مسطح.

سعار المصادرة

محمد مفتاح

لجأت إدارة المعتقل، الذي تبوأتُه، وجعلت منه السلطات مكاناً لمعاقبتنا على الدعوة إلى السلم ونبذ العنف، إلى مصادرة ما بحوزتنا من أقلام ودفاتر لمنعنا من الكتابة بعد أن تعذر عليهم منعنا، بواسطة الحصار المشدد، من إخراج بعض الخواطر ونشرها في بعض الصحف، ومع تقديرنا لما تتعرض له إدارة المعتقل من ضغوط ممن ضاقت صدورهم بكلمة نصيحة في منبر الجامع فأمطروا قائلها بصواعق غيظهم ونزقهم مسخرين اجهزة القمع ومستبيحين قداسة ونزاهة واستقلال القضاء، إلا أن ما آثار الدهشة هو استحواذ عقلية المصادرة التي اضحت منهجية شاملة تحكم الحياة في بلادنا، فمن مصادرة الممتلكات إلى مصادرة الدين والقناعات الشخصية إلى مصادرة حق الانتماء الوطني إلى مصادرة الخصوصيات الشخصية والعائلية إلى مصادرة الحريات العامة والفردية إلى مصادرة حقنا في أن ننعم بشهقة هواء غير متعفنة بروائح المعتقل او برشفة ماء نظيفة او حتى أن نرى السماء في العشية، ونتطلع إلى نجومها وقمرها، وصولاً إلى مصادرة حق الحياة والحكم بالإعدام، أو الإعدام بدو حكم، ومنذ عام 2004 وعشرات آلاف النسخ من المصاحف والكتب المنهوبة من مخزني لا زالت حبيسة المجهول إن لم تكن قد أتلفت نتيجة سوء التخزين، أو بعثرت وبيعت في البسطات ولا زالت اشرطة الفيديو العائلية والخاصة جداً في قبضة اجهزة القمع بدون حياء ولا خجل منذ قرابة عامين. وأنا أتمنى لمس أصابع أبي أو تقبيل أطفالي أو رؤية وجه زوجتي وأختي.

إن سعار المصادرة الشرهة والضارية للإنسان وكرامته وإنسانيته يجب ان تتوقف إذا أريد لليمن الاستقرار والنماء ومعالجة مشاكله المتفاقمة والمتكاثرة.

وإذا بقيت منهجية المصادرة المتطرفة والمسعورة هي المهيمنة على البلاد والعباد فإن المستقبل ينذر بأسوأ العواقب، ويحمل في طياته بوادر فتن موبقة -كفانا الله شرها- والمعلوم أن عواقب الفتنة لا تصيب الظلمة وحدهم وإنما تشمل كل من رضي بالظم وسكت عليه، وصدق الله القائل «واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا ان الله شديد العقاب».

● المعتقل المركزي - صنعاء

استنكرت حبسه مع مجرمين حكم عليهم

هيئة الدفاع عن القاضي لقمان تحث القضاة على الاطلاع على ملف القضية

وجهت هيئة الدفاع عن القاضي محمد علي لقمان رسالة إلى قضاة المحكمة العليا وكافة القضاة ورؤساء واعضاء الشعب الاستئنافية ورؤساء واعضاء النيابات الاستئنافية والابتدائية.. حثتهم فيها على البحث والاطلاع على خلفية القضية والنظر في التهم الموجهة إلى زميلهم، للتأكد من حقيقة ما جرى وكيف سارت إجراءاتها.

وذهبت الرسالة إلى أن ذلك ما كان يحتمه الواجب الديني والقانوني والمهني والانساني، ليس دفاعاً عنه وإنما لحماية القواعة الدستورية والقانونية والاخلاقية لمهنة القضاء والمنتسبين إليها.. مشيرة إلى أن القضية تسير في طريق انتهاك قواعد الدستور والقانون، ولا تمس القضاء كمهنة والقاضي كمركز أيا كان اسمه او جنسه او مذهبه..

ووصفت الرسالة موقف القضاة بالسلبي وقالت أن ذلك سينظر إليه سلباً من المجتمع المدني والنقابي.

وخاطبت الرسالة ضمائر القضاة مؤكدة أنهم كانوا الاولى بمعرفة الحقيقة من واقع ملفات واوراق القضية حتى يكونوا على معرفة بالحقيقة كاملة ونقلها لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس القضاء الأعلى لاطلاعه على الانتهاكات والمخالفات القانونية التي وقعت في القضية لمجرد ما اعتبرتها «وشايات وتلفيقات المتسلقين واصحاب المصالح الضيقة».

الرسالة التي اوضحت التهم المنسوبة إلى القاضي لقمان، استنكرت حبسه جنباً إلى جنب مع المحكوم عليهم ومرتكبي الجرائم المختلفة الذين منهم من حاكمهم وحكم عليهم القاضي لقمان، يوماً ما بصفته قاضياً ورئيس محكمة وعدَّتْ ذلك سابقة خطيرة لم تحصل لأي قاض قبله في المحيط العربي والدولي، حتى مع افتراض ارتكابه جريمة من الجرائم.

وكان القاضي لقمان اتهم اثناء فتنة الحوثي بأربع تهم هي -بحسب نص الرسالة ذاتها، أنه شكك في بعض احاديث البخاري، وعدم ايمانه بأن النبي بال قائماً، وأنه يقول بأن الامامة في البطنين، وليست في قريش، كما وأنه يشكك في زعامة رئيس الجمهورية، وأخيراً أنه حاول قلب النظام الجمهوري والاعتداء على السلطات الدستورية الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية.

واوضحت الرسالة أن أدلة تلك التهم هي مزعوم اقوال شهود الادعاء والذين هم خصوم القاضي من الذين اصدر احكاماً ضدهم في فترة ولايته للمحكمة.

غداً.. الجلسة الافتتاحية لبرلمان الاطفال

■ حمدي عبدالوهاب

تنعقد غداً الخميس في مقر مجلس النواب برعاية الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب الجلسة الافتتاحية لبرلمان الاطفال 2006 والذي انتخب الاسبوع الماضي وسط أنباء عن حرمان فائزين، واعمال تزوير شابت إجراءات ونتائج الاقتراع.

إنتخابات برلمان الاطفال شهدت العديد من المخالفات في المحافظات، ففي مدرسة 26 سبتمبر -محافظة تعز، وهي إحدى المدارس الاربع التي جرت فيها الانتخابات، تقدَّم احد الطلاب المرشحين بطعن في الفائز لوجود صلة قرابة تربطه بأحد مسؤولي المدرسة، وأسفر ذلك عن إستعادة المقعد.

كما تم تبديل أحد الفائزين في دار الايتام -أمانة العاصمة- بآخر، بحجة أن الفائز لا يقيم في الدار وليس يتيم الابوين.

كما شهدت مدرسة سيف بن ذي يزن بالعاصمة خروج الطلاب إلى ساحة المدرسة للإحتجاج على محاولة «طقم» أمني يقوده نقيب من قسم شرطة العلفي، القبض على وكيل المدرسة الاستاذ خالد الجنيدي. وعلمت «النداء» أن النقيب تلقى بلاغاً كاذباً عبر الهاتف يتهم وكيل المدرسة بالتدخل في سير الانتخابات، ولكن احتجاجات الطلاب وإفادة ادارة المدرسة الرافضة للبلاغ حالت دون وقوع إساءة وشيكة لوكيل المدرسة.

محافظة إب شهدت فيها الانتخابات تنافساً شديداً بين المرشحين من بينهم احد ابناء المسؤولين. وكانت المفاجئة فوز أحد المرشحين العاديين فوزاً كاسحاً على ابن امين الجامعة رغم التهديدات للطلاب من قبل وكيل مدرسة النهضة بالرسوب اذا لم يصوتوا لابن أمين الجامعة.

هذا وقد بلغ عدد المتقدمين للترشيح 264 مرشحاً منهم 85 مرشحة، يتنافسون على الفوز بمقاعد برلمان الاطفال البالغة ثلاثين مقعداً موزعة على جميع المحافظات ومقاعد مخصصة للمعاقين والأيتام. فيما بلغ عدد الذين يحق لهم التصويت 20 الف طفل وطفلة.

لقاء بين قادة

(تتمة الصفحة الأولى)

على صعيد متصل قال مصدر في اللقاء المشترك إن الرئيس ابلغ المعارضة بأنه وجه بسحب مشروع التعديلات الدستورية الذي قدمه إلى مجلس النواب قبل ما يزيد على شهر على أن يتم بحث هذا الأمر عقب الانتخابات الرئاسية.

وحسب المصادر فان التعديلات الدستورية التي كانت مقترحة كانت أحد أسباب فشل الحوار بين المعارضة والحزب الحاكم برعاية الرئيس والتي تركزت حول مطالب الاولى بضمانات لنزاهة الانتخابات الرئاسية المقبلة..

وكانت التعديلات المقترحة تستهدف إعطاء مجلس الشورى حق مشاركة مجلس النواب في موقع السلطة التشريعية وهو امر رفضته المعارضة وغالبية النواب.

العليمي يلتقي

(تتمة الصفحة الأولى)

وأورد المهذري، في بلاغه، رقم لوحة السيارة التي تتعقبه، كما أرفق شكواه بتسجيل صوتي لأحد الأشخاص اتصل به الأربعاء الماضي ليبلغه بأنه تلقى عرضاً لقتله مقابل مبلغ مالي.

والتقى وزير الداخلية مجلس نقابة الصحفيين في نادي ضباط الشرطة واستمع منهم لعدد من القضايا ذات الصلة بالانتهاكات والتجاوزات التي تعرض لها صحفيون مؤخراً. كما بحث اللقاء الذي وصفه مصدر في المجلس بالودي والايجابي، سبل التنسيق والتعاون بين الوزارة والنقابة لتفادي أية إشكالات متصلة بممارسة الصحفي لمهنته، وإزالة الصورة النمطية السلبية لدى رجال الأمن والشرطة حيال الصحافة.

وشدَّد الزميل سعيد ثابت، القائم بأعمال نقيب الصحفيين، على ضرورة توفير بيئة آمنة لعمل الصحفي، لافتاً عناية الوزير إلى الاحتقانات والاحتكاكات التي تسببت خلال الفترة الماضية في العديد من التعقيدات في علاقة الأجهزة الأمنية بالصحافة. وإذ نوه بالتطور الايجابي الذي طرأ مؤخراً على العلاقة بين النقابة والوزارة، تمنى أن تتعزز هذه العلاقة لما فيه خدمة الصحافة.

وحضر من مجلس النقابة الزملاء واثق شاذلي وراجح الجبوبي وياسين المسعودي وحمدي البكاري وعبدالله الصعفاني وسامي غالب.

وتحدث الوزير رشاد العليمي عن عوائق ثقافية واجتماعية تحول دون التعاطي الموضوعي مع القضايا ذات الصلة بالحق في التعبير.

وإذ تطرق إلى الجهود التي تبذلها الوزارة لتصحيح الصورة النمطية لدى رجال الأمن حيال دور الصحافة، نبه إلى أخطاء يقع فيها البعض في الصحافة والمنظمات الحقوقية تؤدي إلى التهويل في عرض حالات لا تقع في نطاق حرية الصحافة والحق في التعبير.

ووعد بتوفير آليات مستقرة تؤكد حرص الوزارة على الحد من أية انتهاكات ضد الصحفيين أو مخالفات ترتكبها الأجهزة، بينها عقد لقاءات دورية بين الوزارة ومجلس النقابة.

.. وخوري يعتبر

(تتمة الصفحة الأولى)

وكشف عن نصائح واقتراحات تقدم (إلى الحكومة) بينها أن يكون قانون الصحافة لحماية الصحفي من الدولة وليس لحماية الدولة من الصحفي.

وانعقدت حلقة النقاش لغرض تقديم إيضاحات حول تقرير الخارجية الامريكية لحقوق الانسان لعام 2005 والاستماع إلى تعليقات وملاحظات سياسيين وصحفيين وممثلي المجتمع المدني وناشطين حقوقيين عن محتويات التقرير الامريكي الخاصة باليمن. ووصف خوري عام 2005 بأنه «عام سيء بالنسبة للصحافة»، لافتاً إلى اغلاقات (صحف) ومحاكمات و«ملاحقات غير رسمية، وشبه غير رسمية» استهدفت صحفي وصحفيين.

وإذ أشار إلى عدم متابعة السلطات الاعتداءات على الصحفيين، شدَّد: «عندما يُعتدى على صحفي (فإن) مسؤولية الدولة أن تجري تحقيقاً جدياً» وزاد: «الضرب لا يساوي القتل، لكن ضرب صحفي وإهانته (يُعد) جريمة بحق حرية الرأي». مؤكداً بأن أعمالاً من هذا النوع تؤثر على ترتيب اليمن في اللوائح (التصنيفية) الدولية».

وكان صحفيون شاركوا في حلقة النقاش امتدحوا مضامين التقرير ذات الصلة بأوضاع حرية الصحافة في اليمن، خصوصاً لجهة الرصد الموضوعي والتوصيف الدقيق لأغلب حالات الانتهاك التي استهدفت الصحافة خلال العام الماضي.

وأفاد فارس أسعد، أحد الدبلوماسيين الأمريكيين في صنعاء الذين اشتغلوا على إعداد التقرير، بأن السفارة وجهت للحكومة 47 سؤالاً بشأن الانتهاكات ذات الصلة بأوضاع الصحافة، مضيفاً أن فريق العمل قابَل 27 شخصاً من قادة المجتمع المدني والصحافة ومسؤولين حكوميين وشهود عيان. ومعلوم أن الحكومة اليمنية تعرضت لانتقادات شديدة بسبب تردي أوضاع حرية الصحافة خلال العامين الماضيين، وطبق مصادر متنوعة فإن تدهور سمعة اليمن في مجال حرية الرأي أدى إلى عدم تأهلها للاستفادة من فرص ومشاريع مساعدة تمويل امريكية وأوروبية.

وإذ حملت مداخلات المشاركين في حلقة النقاش انطباعات ايجابية حول التقرير، فقد وجهت إلى بعض أجزاء التقرير الامريكي انتقادات تتصل ببعض المفاهيم، كإدراج انتهاكات تعرض لها مواطنون يمنيون من اتباع الديانة اليهودية في سياق «معاداة السامية»، وازدواجية التعاطي الامريكي مع المعتقلين والسجناء، إذ لاحظت أمل الباشا رئيسة «منتدى الشقائق العربي» تجاهل التقرير معاناة أولئك المشتبه بانتمائهم إلى تنظيم القاعدة.

المشترك يصر

(تتمة الصفحة الأولى)

الوقت الذي لا تعير اللجنة العليا أي اهتمام لها وتنفي حدوث تلك الخروقات، معتبرة انها مجرد مكايدات سياسية ليس الا، فيما الجميع: لقاء مشترك وحزب حاكم، يدفعون الناخبين للتسجيل.

في الأربعة الأيام الأولى لبدء العملية الإنتخابية رصد "مشترك" محافظة صنعاء أكثر من ثمانين مخالفة توزعت بين التجاوزات الإدارية ، والجنائية، والقانونية، والتي تعد حسب بيان صادر عنه انتهاكاً صارخاً للدستور والقانون وتلاعباً بإرادة وحرية مختلف شرائح المجتمع وقواه الحية.

وذهب الى إن ما يقوم به الحزب الحاكم ولجنته العليا للإنتخابات واللجان التابعة لها، يؤكد صوابية موقف أحزاب اللقاء المشترك من هذه اللجنة وعدم شرعيتها وصلاحيتها لإدارة أي عملية انتخابية قادمة.

عملية القيد لم تخلُ من نزيف دماء، فمساء الأحد الماضي أقدم الضابط / صادق الحاشدي رئيس اللجنة الأمنية بالمركز الانتخابي "ط" الدائرة 215 على قتل نفسه، وقالت مصادر النداء أن الحاشدي – وهوملازم ثاني – يتبع القوات الجوية- قام بإطلاق رصاصة على نفسه من سلاحه الكلاشينكوف بمقر اللجنة الأمنية بقرية "الجاهلية" مديرية همدان محافظة صنعاء لأسباب ما زالت مجهولة.

وفي الدائرة 231 تعرض عضو في المؤتمر الشعبي لطلق ناري أصيب على إثره بجروح أثناء نزاع قبل انه نشب بين قيادات الحزب الحاكم حول تحديد موقع اللجان وتواجدها، في منطقة "بني قيران" بمديرية الحصن خولان.

وهي ايضا – عملية القيد – لم تخلُ كذلك من النهب حيث جرى نهب السجلات ووثائق القيد في بعض المراكز كما حدث في اللجنة الفرعية (ط) الدائرة 228 كما أكد عبد الله السبعي رئيس اللجنة، واللجنة الفرعية (ط) الدائرة 215كما قال بيان أحزاب المشترك.

وفي الوقت الذي تتكاثر فيه المخالفات والخروقات حد قول "المشترك"، تتواصل عملية القيد والتسجيل، دون أن يسعى "المشترك" للقيام بعمل يوقف هذه المخالفات،أو لجنة الإنتخابات بقول رأيها في ما يرصده "المشترك" من خروقات.

إلى ذلك نفى رئيس القطاع القانوني للجنة الانتخابات عبدالمؤمن شجاع الدين نية تأجيل الإنتخابات الرئاسية بعد أن شرعت اللجنة حسب الموعد المقرر قانونا، مؤكداً أن أي تأجيل للإنتخابات الرئاسية مخالفة دستورية وأن الإجراءات الخاصة بها ستبدأ وفقاً للجدول الزمني المقر من اللجنة

استئناف العاصمة

(تتمة الصفحة الأولى)

لكل متهم في حال عودتهم إلى التهريب.

وعزا القاضي الابتدائي حكمه ببراءة المتهمين إلى «عدم كفاية الأدلة». وقالت مصادر قانونية لـ«النداء» إن المسار، الذي اتخذته قضايا تهريب أمام المحاكم، أعاد الانتعاش إلى ظاهرة التهريب، ولفتت إلى ما وصفته بالتراخي لدى الأجهزة الأمنية وحرس الحدود في وقف عمليات التهريب، وضبط الجناة.

وتنظر محكمة الاستئناف ايضاً في استئناف آخر للنيابة ضد حكم ابتدائي صدر العام الماضي بحق سمير جار الله -أردني، أدين بتهريب «ذهب حميري».

لكن القاضي الابتدائي إكتفى بتغريمة مبلغ 10 آلاف ريال فقط.

وقررت المحكمة الاستئنافية عقد جلسة في 15 مايو المقبل للنظر في استئناف ثالث للنيابة بشأن حكم ابتدائي قضى بتبرئة عمر الغامدي (سعودي) من تهمة تهريب مخطوطات وتغريم الحكومة 300 الف ريال.

السوق.. رواج

(تتمة الصفحة الأولى)

قال إنه خرج لشراء القات فباغته الانفجار تواً لدى وصوله.. وحمل الاجهزة الامنية مسؤولية ما حدث.

تضاربت روايتان مفسرتان للحادث.. الاولى تحكي ان اثنين من بائعي القات تشاجرا بعنف ما دفع احدهم إلى رمي الآخر بقنبلة يدوية كانت بحوزته، والرواية الثانية تفضل وضع الحادث في حكم الملتبس والغامض. فهي تقول ألا شيء، من قبيل ما قيل، حدث.. وأن لغماً كان مزروعاً سلفاً من مجهول على أرضية «المقوات» «وهذه الأخيرة يفضلها غالبية الضحايا المصابين».

ذوي المصاب «محمد ناجي» طالبوا الدولة بحفظ امن وسلامة المواطن.. وجريح ثان دعا مجلس النواب للبت في قانون تنظيم حمل السلاح أو منعه على الأقل في المدن، اطباء في مستشفى الثورة اكدوا أن الاصابات تتراوح بين المتوسطة والخفيفة عدا اثنين كانا في وضع حرج.

أعطبت كاميرات وتلفونات، مزودة بخدمة التصوير، من قبل الأمن، الذي هرع إلى مكان الانفجار ليؤدي مهمة التحطيم والإنطلاق... كما وايضاً مضايقة ومطاردة الصحافيين العزل، غبية هذه الافعال، بليدة حد البله.. الحري بهم هو الاسراع لانتشال الجثث واسعاف الجرحى، لادهم أدوات الصحافة بجلافة.. لماذا عليهم كل مرة الولوج في معركة خاسرة مسبقاً؟

الحال، أن أيادٍ مجهولة تحصد ارواح البشر.. لكن الامن متسبب، في اليمن طبعاً الرئيس قال: «لنقبل أكفنا على هذه النعمة». على ما يرام تسير الامور، فقط نزاع قبلي في حجة وآخر في الجوف واحتراب في ذمار ومواجهات دامية في البيضاء.. ومناوشات وقطع طرق في صعدة، وانفجار في صنعاء.. هذا كل ما هنالك!!

لا شيء، فلنصغ لما قال به الرئيس ونتنح عند تابوت القلق جانباً..

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
صنعاء - الدائري الغربي - جولة الجامعة القديمة
عمارة الخير - شقة رقم (12)
تلفاكس: (403191) ص. ب: (12070)
التوزيع: سيار 733799063

معارضة تحاور وتناور، وحاكم يشتم ويهدد

قراءة في مشهد انتخابي غامض

يحيى اليناعي
yahai80@hotmail.com

■ الإهداء: إلى الكاتب القدير جمال أنعم..

أقل من خمسة وعشرين أسبوعاً فقط تفصلنا عن الاستحقاق الانتخابي القادم، للرئاسة والمحليات، والمشهد السياسي في اليمن ما يزال غامضاً غير واضح المعالم، فلا جديد تحت الشمس سوى الغموض والارباك والشتائم المتبادلة، والحيرة التي تعتري الجميع: سلطة ومعارضة، وهو ما يدفع باتجاه التنبؤات أو الشعوذة السياسية، حد وصف قيادي مؤتمري لما ستكون عليه الإنتخابات الرئاسية القادمة.

اللاعبان الأساسيان اللذان سيتحدد على ضوء قراراتهما وضوح المشهد الإنتخابي القادم، أحدهما لم يفق بعد، أو بالأصح لم يصدّق إعلان الرئيس عدم ترشحه، والآخر (الرئيس وحزبه) تتأرجح تصريحاته بين التأكيد والنفي أو في منزلة بينهما، فيما الجميع قاب قوسين أو أدنى من المعترك الإنتخابي المرتقب.

هذا الغموض وهذه الحيرة جعلت وتجعل الكثير من المراقبين والسياسيين المحليين والخارجيين أشبه بمنجّمين في تحليل الوضع الذي سيكون عليه الاستحقاق الانتخابي القادم، فأحزاب اللقاء المشترك تنتظر كما يبدو جدية الرئيس صالح في الترشح من عدمها في ظل تضارب تصريحاته، لتقرر على ضوئها موقفها. والرئيس صالح قد يبدو في موقف حرج من التراجع عن قراره بعدم الترشح، أو أنه جاد فعلاً، وهو احتمال ضعيف، لكنه يواجه ضغوطاً كبيرة من المتزلفين حوله للتراجع عن قراره لارتباط مصالحهم بوجوده على رأس السلطة.

يستطيع المراقب للشأن اليمني أن يسرد العديد من الاحتمالات والتنبؤات، غير أن استقراء متأنياً وحصيفاً لما يجري على أرض الواقع يكشف بما لا يدع مجالاً للشك عن نية السلطة في استمرارا الوضع بعد سبتمبر 2006م كما هو عليه اليوم، فالوضع القائم والممارسات الحالية تفصح عن هذه النية، وإلا لكانت السلطة قد اتخذت سلسلة من الإجراءات والقرارات التي تعبر عن حسن نيتها في ترك منصب الرئاسة شاغراً للتنافس الحر والنزيه عليه، أو قامت بخطوات عملية تسهل عملية التداول السلمي للسلطة وتسوي أرضية الملعب السياسي أمام الجميع، فما يلوح في الأفق أن السلطة غير جادة أصلاً ولا تفكر البتة كما يبدو سوى في تكريس الهيمنة الاستبدادية التي تجعل كل صلاحيات السلطة والبلد في يد شخص واحد.

قبل كل استحقاق انتخابي، يمارس الحاكم لعبته المقرفة في الجلوس على طاولة الحوار مع المعارضة التي تُخدع كل مرة، لبحث تسوية الملعب قبل دخول العملية الانتخابية. غير أن الوضع هذه المرة اختلف، فلم تعد المعارضة قابلة لتكون ضحية جديدة للوقوع في شراك فخ الحاكم، ولا الحاكم يقبل بتسوية حقيقية للملعب السياسي باعتباره خطاً أحمر يتجاوز السقف المرسوم في ذهنه للهامش الذي ينبغي أن يتاح للديمقراطية والحرية التي تجعل الناس يدورون في حلقة مفرغة لها أول وليس لها آخر.

الحاكم حريص على الديمقراطية كما يبدو من خلال تصريحاته وخطاباته الدائمة، ولكن أي ديمقراطية ؟! أعتقد -ويشاركني في هذا الغالبية- أنها كما في معظم دول العالم الثالث:الديمقراطية التي تعيد إنتاج ذاته وأدواته وحاشيته، التي تعيد نفس الوجوه ونفس السياسات والممارسات، بعد شرعنتها عبر صندوق الاقتراع، مع الحرص على صعود معارضين بعدد لا يتجاوز ولا يؤثر في صناعة القرار وإدارة البلاد، لزوم تجميل ديكور الديمقراطية الفجة، المفرغة من مضمونها ومحتواها.

ولأن الوضع كذلك؛ فقد انتهت لعبة الحوار بين الحاكم والمعارضة بنعيه ثم ببذاءات وسباب وشتائم. جرى نعيه لأن الطرف المحاور في الحاكم ليس مخولاً البت في قضايا النقاش؛ لأنه أساساً لا يملك القرار، الرئيس صالح وحده من يملك القرار داخل المؤتمر والسلطة، وأي حوار من المعارضة مع غيره هو للإستهلاك الإعلامي وتكراراً لتجارب سابقة تنتهي فيها الحوارات إلى الرئيس الذي يقول كلمته الفصل فيها.

وحدثت الشتائم والسباب لأن الحاكم لا يريد أن يصل إلى نتيجة تفضي إلى إصلاح حقيقي للملعب السياسي، كما أنه يسعى إلى ديمومة الوضع الحالي الذي يعتقد أنه إكسير حياة يساعد في تطويل عمره. فيما الشارع والمواطن يرى في البلد أفقاً بالغ الإنسداد لا يبشر بانفراج قريب.

وعقب كل فشل في الحوار تسعى المعارضة للمناورة في صحافتها الرائجة بتصريحات تكتيكية تبعث من خلالها رسائل عديدة للحاكم، كما أنها وللمرة الأولى هددت بتحريك الشارع وهذا يعد في قاموس الحاكم تجاوزاً خطيراً من المعارضة لأعراف العمل السياسي اليمني الذي يريدها أن تكون ناعمة، وتظل المعارضة على مناوراتها وتصريحاتها وتهديداتها التي لا ترقى إلى مستوى الفعل.

فيما الحاكم يمارس نفس اللعبة ويبادل المعارضة مناوراتها وتهديداتها بمناورات وتهديدات مماثلة عبر لجوئه لصحافته البائرة،التي لا تجيد باعتقادي سوى الشتم، وإطلاق العنان لعتاولته ممن يجيدون تدبيج الكلام وتفريغ عنترياتهم باتجاه المعارضة في تصريحات تخلو من الدبلوماسية واللياقة.

غير أن الحاكم حين يشعر بجدية موقف المعارضة أو تنامي دورها في الشارع يلجأ، كما يفعل عقب كل أزمة عاصفة إلى المؤسسة العسكرية. واختيار الجيش هنا فيه أكثر من رسالة للشارع وللمعارضة ولمن كانوا سبباً في حدوث الأزمة، حيث يعني ذلك التهديد بالسلاح، بالمواجهة، بما يعني أنكم تجاوزتم ما هو مسموح لكم، فيجتمع المجلس الأعلى للأمن الوطني، ومجلس الدفاع الأعلى، وتناقش تقارير جهازي الأمن السياسي والقومي، وكلها من قبيل التهديد الذي قد يرقى إلى مستوى الفعل.

كل هذا الغموض، كل هذه المناورات والتهديدات، لا تشي إلا بنتيجة واحدة وهي: الإصرار المتبادل: إصرار الحاكم على أن تكون الإنتخابات كما يريدها هو، وكما يرسم سيرها ونتائجها في مخيلته حتى يعيد ذاته، دون بروز أي مؤشر سوى التصريحات لجديته في عدم خوض الإنتخابات الرئاسية القادمة. وإصرار المعارضة على أن تكون في مستوى المواجهة والتحدي مع الوضع المتردي وعدم الوقوع -حتى اللحظة- في شراك فخ التوافقات الخارجة عن نص الدستور، غير أنها ما زالت تعيش حيرة الاستحقاق الانتخابي الرئاسي القادم وكيفية مجابهته والتعامل معه، عبر تقديم مرشح أو إعلان المقاطعة أو اللاموقف.

مجرد فكرة

أحمد الظامري
aldamery@hotmail.com

شمائل شملان

هناك فرق كبير بين أن تتضور جوعاً لأنك فقير وبين ان تجوع لأن هناك من يسرق كسرة الخبز من فمك. وهذا ما يحدث تماماً لمحافظة الحديدة حيث تعاقب على هذه المدينة محافظون نهبوا ثروات هذه المحافظة حتى بات سكانها من أفقر سكان المحافظات اليمنية، بدليل طابور الفقراء والشحاذين الذين يستقبلون زائر هذه المحافظة من وادي «سردود» وحتى «باب الناقة»، ولا يتورع احدهم عن التضحية بحياته بحثاً عن أي عملة معينة قد يقذف بها هذا المسافر او ذاك على جنبات طريق الحديدة -صنعاء.

هذه المأساة عبَّرت عنها الطبيعة من خلال الطريق «الثعباني» الممتد من «عصر» وحتى «باب الناقة»؛ فهذا الثعبان رأسه باتجاه «تهامة» وذيله قادم من المرتفعات، لكن هذا الرأس يحمل فكاً كبيراً شرهاً لا يشبع، يأكل الاخضر واليابس وتبدو المفارقة العجيبة ان هذه المحافظة الفقيرة هي الاكثر دخلاً بين محافظات الجمهورية والاكثر «انبطاحاً» لسيادة الدولة وقانونها والاكثر استقراراً من الناحية الامنية. لكن ذلك لم يشفع لها بحسن اختيار محافظيها.

لا أعتقد أن رئيس الجمهورية سيجد صعوبة بالغة في التحقق من هذه المعادلة الغريبة لثراء المحافظة وفقر ابنائها خلال زيارته القادمة التي ستتزامن مع اعياد الوحدة بعد اقل من شهر. لكن الجديد في الموضوع هو انفراد المحافظ شملان بالتجهيز والاعداد لهذا العيد، محيِّداً كل ابناء المحافظة وكوادرها ومجسداً العبارة التي تقول : «الفرح في بيتنا والزغرودة في مكان آخر»، يعلمه المحافظ الشاب.

خلال الايام الماضية تلقيت العديد من الاتصالات من شخصيات لها وزنها في المحافظة مستاءة تماماً من تجاهل المحافظ شملان لهم من المشاركة في تجهيز المحافظة للاحتفاء بالعيد السادس عشر للوحدة المباركة، وتساءلت: هل حدث بهذا الحجم يخص المحافظ وحده ام كل ابناء تهامة الذين يرون في انفسهم كفاءات تحتاج فقط للفرصة للتعبير عن ذاتها وامكاناتها؟! فالمقاولين من خارج المحافظة، والادباء والمثقفين والفنانين مثل الفنان احمد فتحي تم تجاهلهم، وحتى العمال البسطاء لم يجدوا الفرصة للفكاك من البطالة الموسمية، حتى مع هذا العيد المزعوم.

وحقيقة اني لا أعرف المحافظ شملان ولم التقه يوماً من الايام لكن ما اعرفه ان الاحداث الكبيرة تصنع القادة الكبار، وحدث مثل عيد الوحدة فرصة لإكساب كثير من شباب محافظة الحديدة الخبرة والثقة للتعامل مع الاحداث الكبيرة. ولن يكون هناك اضخم من عيد الوحدة لاكتشاف مواهب ادارية وادبية وفنية يمكن ان تساهم في صناعة المستقبل على الأقل التركيز على عبارة: «الاقربون اولى بالمعروف»، والاقربون هنا اهل تهامة لا سواهم.

●●●

- الاستاذ العزيز محمد صدام! اعرف ان قلبك مجهداً؛ لكن مازال فيه متسع لآلام غيرك.

الباشا يدعو الحكومة والنواب لدحر الظاهرة «القاتلة»

قنبلة شميلة تقتل (2) وتصيب (16) آخرين

■ بشير السيد

لقي إثنان مصرعهم وجرح (16) آخرون جراء إنفجار قنبلة يدوية في سوق «شميلة» ظهر الأحد الماضي.

وذكر شهود عيان لـ«النداء» أن قنبلة يدوية إنفجرت على سطح «هنجر» سوق شميلة، المكتظ بالمرتادين أثناء الظهيرة؛ مما احدث فتحة في سقف «الهنجر»، وتطايرت الشظايا لتقتل (2) من المتواجدين وتصيب (16) آخرين.

وذكرت مصادر طبية في مستشفى «الخزان» المجاور لسوق شميلة شارع (60) أن المستشفى استقبل (18) حالة نقلت (3) حالات منها إلى مستشفى الثورة لخطورتها.

واوضح المصدر أن إثنين فارقا الحياة وآخر في العناية المركزة وصفت حالته بالخطيرة. إلا أن وزارة الداخلية نفت مساء يوم الحادث وجود قتلى جراء الإنفجار.

واسفرت التحقيقات الأولية عن أن خلافاً نشب بين اثنين ادى إلى قيام احدهم برمي قنبلة يدوية استقرت على سطح «هنجر» السوق لتنفجر فوق رؤوس المتواجدين في الداخل.

و أفادت المصادر أن رجال الأمن احتجزوا عدداً من الاشخاص المتواجدين في مكان الحادث لاستجوابهم. فيما لايزال الجاني مجهولاً كما أفاد مدير شرطة شميلة في تصريحات صحفية.

ووصف المصابون (تتراوح اعمارهم بين 18-55)، الذين التقت بهم «النداء» في مستشفى «الخزان»، الحادث بالجريمة الارهابية وحملوا مسؤوليتها الحكومة.

عبده ناجي البعداني (نجار) اصابته الشظايا في ظهره ويده، قال إنه تفاجأ والدماء تسيل من جسمه بعد دوي انفجار من فوق رأسه.وأضاف أن عدداً من المتواجدين بجواره -أثناء شراء القات- اصيبوا وكانت الدماء تسيل من اجسامهم..

واصفاً الحادثة بالجريمة الارهابية وحمل الحكومة مسؤولية ما حدث؛ كونها حد قوله لم تفعّل قانون تنظيم حمل السلاح، وطالب بإنزال عقوبة الاعدام على الفاعل.

باعة القات لم يكونوا أوفر حظاً من مرتادي السوق، حيث افادت مصادر أن ثلاثة عشر من الباعة اصيبوا بشظايا القنبلة، سبعة منهم من اسرة واحدة حسب مصادر صحفية.

صالح محمد حمادي -بايع قات، ويعول 11 فرداً من اسرته- اصابته الشظايا في عموده الفقري ورأسه، كما اصيب إبنه «محمد» الذي كان بجواره أثناء الانفجار باصابات خفيفة. اطلق حمادي أنات قبل أن يتحدث لـ«النداء» وقال: حرام! حرام! ماهو ذنبنا؟! ورداً على سؤال عن الواقعة قال حمادي إنه لم يهتم حينها سوى بـ«الضمار.. فلوس الناس».. كان خائفاً على اربعين الف ريال متمثلة بمجموعة من علاقيات القات والتي هي دين عليه للرعوي، كان يقتات من ارباحها ويعول أسرته.

واضاف انه شعر بالدوار والدم يسيل من جسده، وإبنه محمد مصاب بجواره «وصرخنا: اسعفونا!»

وطلب من المتواجدين الانتباه لـ «الشوالة» التي تحتوي على علاقيات القات (الضمار).

من جهة أخرى ارجع النائب نبيل الباشا اسباب الحادثة لظاهرة حمل السلاح وانتشاره بين المواطنين. وقال لـ«النداء» إن حادثة انفجار قنبلة سوق شميلة لم تكن لتحدث لو أن قانون تنظيم وحمل السلاح مفعل. واعتبر أن الوقت قد حان للوقوف وقفة جادة من قبل الحكومة ومجلس النواب أمام هذه الظاهرة التي وصفها بالقاتلة.

وأفاد أن اشخاصاً يقفون وراء عرقلة خروج القانون للنور، وهم حد تعبيره المستفيدون من تجارة السلاح وارباحها الكبيرة.

اجهزة الأمن، التي تواجدت في موقع الحدث وقامت بتطويقه، أبدت اهتمامها بإعاقة ومنع رجال الصحافة اكثر من معرفة الجاني والقبض عليه؛ إذ قامت باعتقال مراسل قناة «الإخبارية» السعودية ومصورها أثناء تصوير مسرح الجريمة وتسجيل تصريحات شهود عيان واحتجازهما في قسم شرطة شميلة واتهمتهم بالعمالة للخارج - حد قوله لـ«النداء».

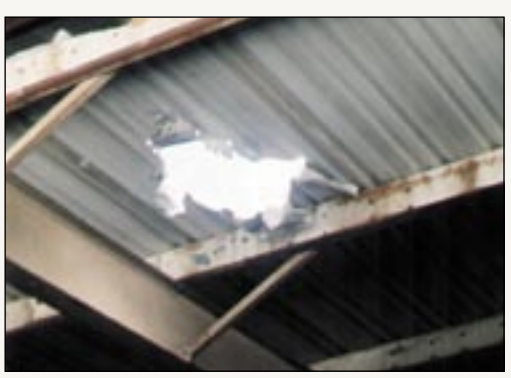

● الفتحة التي احدثتها القنبلة في سطح الهنجر

إنتقاء الأضعف

محسن العمودي
angalh@hotmail.com

في الانظمة الحاكمة «الرخوة» المفتقدة للرؤى والمشاريع لإدارة بلد ما أو مؤسسة ما، تُعتمد معايير في اتخاذ قرارات التعيين التي تصدرها، بدءاً من الحاشية المقربة والتي في معظمها من العسكر أو الحواريين، فيتم الانتقاء بعناية فائقة وبمبدأ الولاء الأعمى و الطاعة اولاً وأخيراً، رغم ذلك وكامتداد لعقلية إدارة العصابات الاجرامية كـ «المافيا» مثلاً يتبقى على أفراد هذه الدائرة أن تكون العيون راصدة لبعضها بعضاً، ويعمل دوماً على غياب التجانس والتناغم بين افرادها حتى لا تقوى شوكتها وتشكل يوماً ما خطراً يذكر على النظام الرخو او على قيادة «المافيا».

في العالم الثالث، واليمن جزء أصيل منه، يُعتمد الاسلوب أعلاه في كل مؤسسات السلطة وداخل المنظومة السياسية «سلطة ومعارضة» لأن هاجس الرأس وهمه الاكبر أن يبقى متسيداً ومتسلطاً، ويبقى هم الدائرة المقربة أن يستمر الوضع ويدوم طالما ان مصالحها الشخصية مستمرة، وطالما أنها أيقنت بأنها لن تستطيع حلحله او إزالة الرأس، وبالتالي ما عليها إلا الرضوخ والاستكانة، والعمل قدر الإمكان على تلبية حاجات ورغبات الرأس، ضماناً لإستمرارية الرضى عنها وعن أدوارها حتى وإن اقتضى الأمر تجميل القبح وتسفيه الآخر وتدميره، إن اقتضى الأمر.

أحزاب سياسية تتواجد على امتداد الساحة اليمنية، ولديها فروع في معظم، او كل، محافظات الوطن، ويبقى المركز في صنعاء والبعض منها في الخارج متسيداً ومهيمناً، وتبقى الفروع امتداداً هزيلاً له طالمابقيت مسبحة بحمد الرئيس والأمين العام. سلوكيات مستهجنة من مؤسسات «نخبوية» تزعم أنها جديرة بقيادة وطن والنهوض به، حتى وإن قبعت في ذيل المعارضة السياسية، فكيف ان تسنت لها الفرصة للوصول إلى سدة الحكم؟! وهي لن تصل.

تبقى الفرصة سانحة للإنضواء والاستمرار في مثل تلك الكيانات، طالما كنت «إمعة» أو لديك الإمكانية على فهم عقلية الرأس، والأهم نفسيته، وبالتالي المقدرة على مسايرته في الصواب والخطأ، وتنزيهه عن الخطأ إن وقع وتأليهه عن الصواب إن حدث، وهو المصيب دوماً، وإن تحقق ذلك على حساب ارزاق الناس وارواحهم ومصائر ابنائهم وأحفادهم.

مثل تلك الكيانات الرخوة تبقى قابلة للانهيار والتخبط والاضمحلال بمجرد تعرضها لأي هزة قوية او أي مواجهة حاسمة مصيرية، فالفئران عادة هي أسرع الحيوانات فراراً بمجرد تعرض السفينة لبوادر الغرق، وكل المعطيات في بلادنا توحي بأن الغرق قادم لا محالة، إلاإذا انتابت الرأس صحوة قوية مفاجئة، واستطاع ان ينجو بسفينة الوطن إلى شاطئ الامان، وأن بقي الثمن غالياً ومكلفاً حتى وإن حدثت معجزة النجاة.

فسياسة انتقاء الاضعف، التي مازالت تدار بها البلاد، اصبحت عبئاً ثقيلاً على الوطن والمواطن،بل قد لا أكون متجاوزاً إن قلت بأنها اصبحت عبئاً على اهل السلطة نفسها، ولكن يبقى الرجوع عنها خيراً من الاستمرار فيها، فإدارة الدول والمؤسسات لم يعد مجدياً معها التعامل باساليب «الفهلوة» او الأمزجة الشخصية، فالفارق يبقى كبيراً بين قيادة دولة وإدارة شركة تضامنية، فتبعات انتهاج هذه السياسات ادت إلى أن يتحول أمثال «الأصنج والحسني» من أركان نظام حاكم إلى قطبي معارضة مقلقة في الخارج، لا يتورعان عن الحديث عن معاناة الجنوب والجنوبيين بل تجاوزا ذلك إلى أحقيتهما تمثيل حضرموت وابنائها، والطابور في الداخل طويل لأمثالهما بمجرد فقدانهم مصالحهم الشخصية.

عن برنامج «العربية» والمثال الحكومي..

القات مأساة شعب

عبدالباري طاهر

عرضت قناة «العربية» فلما عن القات في الاسبوع قبل الماضي. والفلم المنوه به يبدو من انتاج جهة غربية في فترة زمنية قديمة. واضح أن الفلم يتضمن مناظر واقعية وبعضها "تمثيلي" تتسم بالمبالغة وعدم الدقة والميل للإساءة والتشويه. فحفلة العرس التي يرتكز عليها "الفلم" من البداية "اصطناعية" والتنازع القبلي بين العريس وأسرة العروس عمل متخيل فالشيخ الذي يتحاكم إليه العريس وأهل العروس من أجل الأرض المغروسة بالقات عمل تمثيلي أيضا؛ فالشيخ هو نفسه الفنان الذي يغني في حفل العرس. كما أن رقصة "البرع" قد تم تصويرها داخل غرفة ضيقة، وهو ما يتنافى وطبيعة هذه الرقصة الحربية التي لا تكون الا في الميادين العامة. وكان بالإمكان تصوير رقصة مناسبة تتواءم والمكان والمناسبة أيضا.

عموما ليس المهم الفنان أو الشيخ أو الرقصة "البرع" أو العرس كله أو الترجمة.

لا أريد أن أكون محامي الشيطان؛ فالكثيرون لا يعرفون ان الزميل حمود منصر مراسل العربية في اليمن قد تعب وهو ينقب عن مدافع عن القات فالقات كالرذيلة التي يعجز ممارسها الدفاع عنها. وغالبا ما يكون أصحابها من اشد الناس حماسا وتنطعا لتجريمها، ودعوة الناس للابتعاد عنها.

ان القات "الملك غير المتوج في اليمن" جريمة مجتمعية كبرى، لا بالاحتكام للحلال والحرام حسب المنطق البسيط والساذج، وانما بما يسببه من أضرار وما ينجم عنه من كوارث وأضرار. ومأساً القات تبدأ ولا تنتهي.

ويمكن رؤيتها في مختلف مظاهر الحياة: الثقافية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الإدارية والنفسية والصحية.

ان لهذه الشجرة اللعينة تأثيراً ماحقاً على استنزاف المياه في بلد من أفقر بلدان الله قاطبه في الثروة المائية. وقد استطاعت الشجرة، التي لا تقل استبدادا عن الحكم اليمني، إزاحة شجرة البن المورد المالي المهم والتي ارتبطت بها سمعة اليمن في عصور خلت. كما أزاحت جانبا كل المحاصيل الزراعية الغذائية كالقمح والشعير والفاكهة.

لقد ذهبت هذه الشجرة الخبيثة بأنسب أوقات العمل في اليمن فجلساته التي تمتد لساعات، غالبا ما تبدأ من بعد منتصف النهار، ابتداء بالشراء مرورا بالبحث عن المكان المناسب ثم العكوف على مضغه بضع ساعات. فمخاطر القات وأضراره ليستا بالخافيتين. وربما قرأ فيها الحكم المتخلف والمستبد المتعاقب أنها سلاح فتاك للحفاظ على تخلف البلاد والعباد، ووسيلة تخدير عام يقوم بوظيفة أهم من الجيش والأمن. و إن كان من المجازفة مقارنته بالهروين أو الأفيون أو الكوكايين أو الحشيش.

إن للقات إضراراً جسيمة على صحة اليمني، خصوصا بعد دخول أنواع شتى من السماد والمبيدات الكيماوية وهي تحمل من الآفات والسموم الكثير.

إن الدراسة الحقيقية للقات لا بد وان تدرس مضاره الاجتماعية فقد انخرطت الأسرة كلها في تعاطيه: الرجال والنساء وحتى الأطفال. وكلفة شرائه جد مرتفعة، ما كان الفلم بحاجة إلى المبالغة أو التشويه "الخرافي".

وقد كان الدكتوران: عبد الله الزلب والدكتور علي قاسم الشعيبي جد موفقين في طرح مخاطر هذه الشجرة على اليمن واليمنيين فما تستنزفه من موازنة الأسرة أكثر مما ينفق على الغذاء. وللقات دخل كبير في ضياع أوقات الدوام الرسمي وخراب الإدارة وتفشي الرشوة ومشاكل الفساد المالي والإداري وحتى الأخلاقي والجسماني والبطالة والفقر.

لقد أصبحت هذه الشجرة تتدخل في كل تفاصيل الحياة، وسيطرت سيطرة كاملة على الوقت (الزمان) وأخصب الأراضي (المكان)، وعلى صحة الإنسان ونشاطه وتفكيره ودخله. وليس المطلوب من الدولة القضاء على هذه الشجرة والشجيرة في آن والتي يمتد عمرها لمئات السنين، ليس المطلوب القضاء عليها بضربة لازب، وإنما الأهم توفر الإرادة السياسية: الرسمية والمجتمعية للمواجهة معها. وهناك تجربة الجنوب لا بد وان تؤخذ بعين الاعتبار؛ فحضرموت والمهرة لم تكونا تعرفا معنى القات أو التخزين كما ان الجنوب لم يكن يتعاطى القات إلا مرة في الأسبوع.

اختلال ميزان العدالة لـ«علوني» في مدريد و«الحيدري» وزملائه في جعار

د. سعودي علي عبيد

منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، صار العالم بمجمله يعيش حالة من عدم الاتزان والتوازن وفقدان التفكير السوي، أي أنه صار في حالة ذعر دائم، ونحن لا نحتاج إلى جهد استثنائي لكي نكتشف سبب ذلك، بل إن الأمر يكمن بالضبط وفقط، في أن الذي وقع عليه الجرم في ذلك التاريخ المذكور، هي اقوى دولة عسكرية واقتصادية في العالم، وهي القوة التي حققت الانتصار في معركة الحرب الباردة، واصبحت القطب الاوحد الذي يتحكم في هذا العالم، إنها الولايات المتحدة الامريكية، ولكن هل يمكن ان تكون ردة الفعل كما حدثت، وكما هي عليه حتى اللحظة، لو كان شعب او مجتمع او بلد آخر، هو من استهدف في صباح ذلك اليوم من سبتمبر 2001م؟! بالطبع لا، والتاريخ مليء بالشواهد.

لقد تجلت حالة عدم الاتزان وفقدان التفكير السوي على النحو الآتي:

-1 لقد تم الخلط -بتعمد مفرط- بين الارهاب ونضال الشعوب من اجل حريتها.. والأمثلة عديدة، فصار الفلسطيني ارهابياً والاسرائيلي مدافعاً عن حياته وأمنه، مع ان الاخير محتل ومغتصب.

-2 كانت ردة الفعل التي نفذتها أمريكا على الهجمات التي تعرضت لها في سبتمبر 2001م، فوق المتوقع بكثير، هذا اذا افترضنا انها كانت تملك حق رد فعل مباشر.. فقد سمحت لنفسها معاقبة نظام طالبان (أفغانستان) وتغيير نظامها السياسي بالقوة، مع مقتنا لذلك النظام. كما ذهبت امريكا بعيداً حين قررت بمفردها إسقاط نظام العراق بالقوة ايضاً، وبذرائع ثبت عدم مصداقيتها كلياً. وفي حالة العراق فقد وقف حينها العالم اجمع في ناحية وامريكا بمفردها في الناحية الثانية وكان لامريكا ما ارادت.

-3 ولأنها القوة الأعظم في العالم، فقد وظفت امريكا امكانات هيئة الامم المتحدة ومنظماتها المختلفة لتقف خلفها صفاً واحداً، «لمحاربة» الارهاب وفقاً للمفهوم الامريكي. وبذلك تم اعطاء تعريف قاصر للإرهاب، وحددت الجهة المصدرة له، وتم إعلان قوائم بالمنظمات والمؤسسات والهيئات والجمعيات والأشخاص.. واتخذت قرارات مجلس الأمن غير قابلة للمناقشة أو النقض.

-4 لقد تأثرت الحريات بانواعها وكذا حقوق الانسان، بفعل مجموعة القرارات والاعمال والاجراءات ا لتي تم اتخاذها على اعتبار أنها اجراءات ستفضي إلى القضاء على الإرهاب او الحد منه. وقد تم فعل ذلك اولاً في تلك البلدان التي تتباهى وتتماهى بالدفاع عن الحريات وحقوق الانسان، وهي الولايات المتحدة والبلدان الغربية. اما الانظمة السياسية الاستبدادية، فإن الامر بالنسبة لها صار بمثابة منحة او هدية، فكانت فرصتها التي لا تعوَّض للانقضاض على ما تبقى من حريات وحقوق الانسان في مجتمعاتها، هذا اذا افترضنا ان هناك شيئاً من هذا القبيل.. وبسبب ذلك سقط الكثيرون تحت اقدام العدالة الغائبة. وما تيسير علوني في مدريد، واحمد عبدالرحمن الحيدري وزملاؤه في اليمن سوى نماذج، بغض النظر عن تباعد البلدين واختلاف النظامين السياسيين.

وبعد احتجاز دام سنوات، تمت محاكمة مراسل قناة الجزيرة الفضائية الإعلامي تيسير علوني (سوري الأصل، اسباني الجنسية) وقد حكم عليه القضاء الاسباني بالسجن سبع سنوات، وغرامة مالية، والتهمة هي علاقته بالارهاب بشكل عام، وتنظيم القاعدة بشكل خاص. مع ان القضاء برأه من تهمة العلاقة المباشرة بالقاعدة، إلا أنه ادانه بالتعاون معها. وكانت المستمسك الوحيد ضده، هي المقابلة الصحفية التي أجراها مع اسامة بن لادن، مع ان الدلائل المادية على ذلك التعاون غير متوافرة. ولأن تيسير علوني من اصل عربي، ومسلم الديانة، ولأن قناة الجزيرة كان لها دور متميز في تغطية الحرب على أفغانستان والعراق فيما بعد، ولأن «الجزيرة» ايضاً قناة عربية، ولأن الارهاب تم تصنيفه غربياً وامريكياً، باعتباره ذا منبع عربي واسلامي؛ فقد كان الحكم على تيسير علوني مرتكزاً على هذه الاسس كلها؛ ولذلك صنف الحكم من قبل المراقبين على انه حكماً تأديبياً وسياسيا، وليس قانونياً.

أما في حالة احمد عبدالرحمن الحيدري وزملائه، فالمشكلة معقدة؛ والسبب أنهم في «اليمن» ولأنهم أيضاً من «الجنوب» حيث المواطنة الناقصة، إن لم تكن معدومة.

وحكاية هؤلاء الشباب مثل غيرهم من اولئك الذين انخرطوا في جماعات الاسلام السياسي (مجاهدو افغانستان، وجيش عدن- ابين، وجماعات الجهاد، وغيرها من تلك الجماعات)، وكلها صنيعة «نظام صنعاء» قبل الوحدة وبعدها. إلا أن السحر انقلب على الساحر، وهذه قصة معروفة لكل متابع. فأرادت السلطة مرة اخرى ان تعيد «العفريت» الى قمقمه، فاخترعت روبوتاً بشرياً يدعى «الهتار» لغسل ادمغة هؤلاء الشباب. وقد حققت السلطة هدفها المتمثل في تخلي هؤلاء الشباب عن مقاومتهم لسلطة النظام الحالي. ولا يهمنا كيف تم الامر، المهم ان هؤلاء الشباب اختاروا طريق السلام او السلامة، وبدأوا التصالح مع مجتمعهم. إلا أن السلطة نفسها لم تتركهم لحال سبيلهم، فأعادت اعتقالهم، وطبعاً بتهمة واهية لا علاقة لهم بها، وملخصها ان بعض من شاركوا في تنفيذ بعض العمليات العسكرية في العراق، ثبت ان لهم علاقة بجيش عدن- ابين.

وطبعاً تم التحقيق مع الحيدري وزملائه وتم تصويرهم بأوضاع مختلفة، (يقال ان محققين امريكيين قد اشتركوا في تنفيذ تلك التحقيقات). وحتى الآن لم يطلق سراحهم، ومازالوا في سجن «البحرين» بجعار، ولم توجه لهم أي تهمة، وتم التحقيق معهم بدون وجود محامين، وكلها اجراءات غير دستورية، وغير قانونية.

إنها لجريمة كبرى أن تداس كرامة الإنسان على هذا النحو المقيت؛ ولكنها الحرب ضد الإرهاب والولاء لأمريكا من قبل ومن بعد.

دخل عدنان الجنيد السجن على ذمة أبي هريرة. كتب الرجل رأياً في «المستقلة»، ففُتحت عليه نيران الجحيم من قبل متطرفين هددوا بقتله وتفجير الصحيفة.

أستخدمت المساجد لتكفير الجنيد والتحريض عليه، لوحق في مقر عمله والحي الذي يسكن فيه، ثم وظف جهاز الأمن السياسي فزج به في السجن، ظهيرة الاثنين 3 ابريل.

مدير الأمن السياسي بتعز، ليس الشيخ عقيل المقطري أو الشيخ محمد الإمام، بل الفندم فيصل البحر، الذي أبدى حميَّة للدفاع عن «أبو هريرة»، اظهرته كتابع «لمقبل الوادعي»، لا موظفاً رسمياً لدى الرئيس علي عبدالله صالح.

لقد ارتكب فيصل البحر خطأً كبيراً، فإلى جانب مخالفته للقانون وانتهاكه حقوق الانسان، باعتقاله الجنيد دون امر قضائي، أكد تطابق أجندة عمل «الدولة» مع خطاب وأجندة الجماعات الإرهابية المتطرفة.

عدم إيمان الفندم «فيصل» بالحريات والحقوق أمر لا يحتاج إلى إثبات. لكن الرجل بحاجة إلى ذكاء بسيط يظهره مستوعباً لسياسات وتوجهات الرئيس.

كيف يمكن شرح معنى حرية الرأي لفيصل البحر؟ وهل لديه استعداد أن يفهم، بعد 15 عاماً، أن الوحدة قامت على اساس التعددية والديمقراطية وحرية الرأي والتعبير؟

شدد الرئيس في عدد من خطاباته على ضرورة محاربة التطرف والإرهاب، وبث ثقافة الحوار والتسامح، فأين الفندم فيصل من ذلك؟

نائف حسان
naifhassan5@hotmail.com

مسؤولون يظهرون النظام متخندقاً مع الجماعات المتطرفة

التحريض الطائفي أو ما يمكن أن يكون معركة بين الشوافع والزيود

باعتقال الجنيد يظهر الأمن السياسي في تعز متخندقاً مع جماعات التطرف والارهاب ضد الرئيس ومصالح اليمن.

للنظام مشاكل عدة أبرزها إعتماده مسؤولين لا يتفهمون التطورات الدولية، واعتادوا العمل بذهنية شمولية، أصبحت عبئاً وعامل احراج بالغ.

ما حدث يضع اليمن، كنظام، في مأزق مع العالم الحر ودوله المانحة. النظام اليمني يُقدم كمتعاون مع الجماعات الإرهابية، وذراع أمني لها. هذه صورة سيئة جهد الرئيس في تصحيحها طوال فترة ما بعد 11 سبتمبر، حين ارتفعت اصوات داخل إدارة بوش تدعوا إلى ضرب اليمن، باعتبارها البيئة التي تصدر الارهابيين، وتدعمهم رسمياً.

كان يفترض بفيصل البحر، وبقية الأجهزة الأمنية في تعز، حماية الجنيد لا ملاحقته واعتقاله. كان عليهم الحد من لغة وأنشطة الجماعات المتطرفة لا دعمها بسجن ومضايقة من تختلف معهم.

تضيق الجماعات الوهابية والسلفية في تعز بعدنان والشيخ عبد المعطي الجنيد، الذي يتزعم تيار خرج من إرث الوصاية الوهابية إلى المدنية، معلناً تشيعه..

أعتبر الشيخ عبدالمعطي واتباعه «روافض»، تم التحريض عليهم بمساندة السلطة المحلية ذات المرجعية الوهابية. وقد ألقت حرب صعدة بظلالها على الجنيد واتباعه.

تثير القضية نعرات طائفية ومناطقية. غير المتطرفين الوهابيين يقف مثقفون، من تعز، ضد الجنيد واتباعه بسبب تشيعهم. مبدأ الحرية وحق الناس في تغيير قناعاتهم غاب، لصالح تعصب مناطقي ومذهبي ضيق يستنكر على هؤلاء التشيع، لا لشيء إلا لكونهم من تعز.

ممانعة نفسية = «نحن» ضد «هم»

صديق يساري أعلن تأففه من أبناء تعز، الذين يعلنون تشيعهم. هناك ممانعة نفسية تتخندق في المكان والمذهب الديني: تعامى اليساري المثقف عن كوارث التكفير والتطرف، معلناً وقوفه مع الوهابيين والسلفيين؛ كونهم تعبيراً صادقاً «عنا»، نحن أبناء تعز وبقية أتباع المذهب الشافعي!!

لم يحكم اليمن شافعي، لكن هذا لا يعني أن الزيود يحكمون البلد. إن الشيخ الزنداني أكثر قوة وحضوراً من الشامي وبقية المرجعيات الزيدية. والواقع أن الرئيس صالح يحكم مستنداً على الوهابية، التي صارت هوية السلطة وطابعها الرسمي.

لست مذهبياً، وأمقت الطائفية، بيد أني مع الحرية كمبدأ اساسي لتأكيد الفردية، وضمان حق الناس في اختيار قناعاتهم وتغييرها.

مضايقة «آل الجنيد» تعمق الشرخ المناطقي وتجعل لعنة الزيود والشوافع حاضرة بشكل عصبوي بشع.

للمحافظ الحَجْري سجل قديم مع الوهابية. فيصل البحر لا سجل له أوضح من مضايقة أبناء تعز والتدخل في شؤونهم اليومية. غير أن عليهما التنبه إلى أن عملهما الحالي يذكي التعصب المناطقي ويبعثه لدى أبناء تعز ضد الشيعة، الذين وصل الحال بالوهابيين المتطرفين الدعوة بزوالهم في المساجد اسوة بالشيوعيين والملحدين الكفرة اعداء الدين! هناك حملة تغذية بشعة وصلت حد اعتبار الشيعة أخطر على الاسلام من اليهود!!

أختلف مع الشيعة في قضايا كثيرة، لكني أجدهم اقرب إليَّ من السلفيين والوهابيين. غير اعتمادهم العقل في مسائل عدة، لا يكفر الشيعة المختلفين معهم، ولا يدَّعون تمثيل الله في الأرض.

لدى الرئيس علي عبدالله صالح تحالفات واسعة، وطاقم حكم ديكوري من مختلف المحافظات. بهذا المعنى فسنحان ليست عدواً لليمنيين، وكذلك أتباع المذهب الزيدي. هناك قواسم مشتركة يمكن العمل لأجلها.

أخذت الحرب في صعدة مساراً خطراً، إذ تحولت من حرب ضد شخص، إلى حرب ضد مذهب بأكمله. إنتماء الرئيس للمذهب الزيدي جعله لا يشعر بفداحة الحرب المفتوحة التي يتعرض لها أتباع هذا المذهب. الإنتماء أصبح هنا بمثابة حمل جالب للمتاعب.

إن استمرار اعتقال مفتاح والديلمي وقاضي حراز إلى جانب مئات الشيعة، يؤكد فداحة هذه الحرب، التي لم تُوضعْ لها حسابات؛ جراء لعنة الإنتماء المذهبي الواحد.

مفتاح والديلمي أقرب لأبناء تعز من طابور طويل من خطباء المذهب الشافعي. قضايا الحقوق المدنية ومواجهة الظلم والفساد هي التي توحد بين الناس، لا المذهب ولا لإنتماء المذهبي والمناطقي.

الديلمي ومفتاح خطيبان استخدما منابر المساجد لمواجهة تجاوزات السلطة، بعيداً عن تكفير الاخرين والتحريض عليهم. عرفا أن معركة اليمنيين الحقيقية هي مع سلطة مستبدة، فدفعا الثمن. وعلى خلفية الإنتماء للمذهب ذاته يدفع الثمن الآن عدنان الجنيد مذعوراً وملاحقاً في تعز.

لا أظن الرئيس يعرف التحريض الحاصل في تعز ضد المذهب الزيدي. إن ذلك يخلق احتقاناً مذهبياً ومناطقياً سيقود في النهاية إلى حرب داخلية. الأمر غير ممكن اليوم، لكنه وارد في المستقبل؛ سيما والمنطقة تعيش حرباً طائفية، شأن ما يجري في العراق، والتخندقات التي تمت على هامشه في جميع البلدان العربية: مع السنة ضد الشيعة «الخونة الروافض»، أو مع الشيعة ضد السنة «الإرهابيين القتلة».

هل نَفَد صندوق المؤامرات وانتهت حيل الدس ليلجأ النظام إلى تغذية النزعات المذهبية المتعصبة الجارية في جميع المحافظات؟ هل يقود النظام اليمن إلى حربٍ طائفية ومناطقية ليضمن بقاءه متحكماً بالسلطة وبالثروة؟

هناك تعبئة عدوانية ضد الشيعة في بقية المحافظات الشافعية، يقودها متشددون بمساندة مسؤولي السلطات المحلية.

لم يعد الزيود شركاء للشوافع في ما يفترض أنه وطن، بل صاروا «روافض» يجب اجتثاثهم في نظر المتطرفين، أو أعداء تقتضي الحاجة محاربتهم، في نظر بعض مناضلي ومثقفي اليسار واليمين المتطرف.

قضية اليمنيين اليوم ليست مذهبية أو مناطقية، بل قضية حقوق، «مواطنة»، حريات، تنمية، اصلاح اقتصادي وسياسي...

من حق الجنيد أن يكون من اشياع آل البيت. من حقه أن يكتب عن «أبي هريرة»، وليس من شأن الأمن السياسي أن يطالبه بعد ذلك بالمراجع التي اعتمدها لكتابة ذلك، كما حدث.

لقد أفرج عن الجنيد، الذي نَقَل عمله من المدينة إلى قريته (صبر)؛ تجنباً لتحريض المتطرفين، وتكالبهم المسعور عليه. السلطات المحلية مسؤولة عن حياة الرجل، والتحريض المذهبي الجاري في المدينة.

تعز منكوبة، والله لا يجمع بين عسرين: القاضي الحَجْري وفيصل البحر. ان مهمة التخفيف من الإحتقان الطائفي الحاصل، تقتضي تغيير المسؤولين الرئيسين في هذه المحافظة. لقد طال بقاء الرجلين جاثمين على صدور أبناء المدينة، وصار من الواجب استبدالهما بشخصين أكثر مرونة وإنفتاحاً.

الرئيس رجل ذكي، ليس من مصلحته أن يقف ضد مطالب ورغبات الناس. لماذا عليه أن يضحي بسمعته من أجل أشخاص لم يدركوا اهمية الوظيفة العامة وواجباتها؟

إن تعيين مسؤولين جيدين أفضل خطوة؛ تزيد من رصيد الرئيس وحب الناس له. هناك أمثلة جيدة يمكن الاستشهاد بها: عبدالقادر هلال، يحيى الشعيبي، الشامي، الكحلاني، عارف الزوكا... صدق هؤلاء، إخلاصهم للوظيفة العامة، عَملهم الجاد، كل هذا خلق قاعدة شعبية ورضاءً عاماً عن السلطة. عمل هؤلاء في خدمة الناس أفضل من خطابات التملق والدجل، وليس أمام الرئيس إلاَّ ذاك إن أراد أن يكون له حضور حقيقي في قلوب رعيته.

وفاء الرئيس لرجاله لا يمكن أن يتم على حساب سمعته. ثم إن رجال الرئيس انعكاس له، ولا أظنه يرضى أن تكون صورته كهؤلاء، الذين قدموا أنموذجاً غير جيد للعمل.

الإنتخابات الرئاسية تقف على الأبواب، وليس في مصلحة الرئيس بقاء الحجري والبحر في تعز. بإمكانه نقلهما إلى مواقع أخرى، خارج المحافظة، وفي وسعه تسريحهما سراحاً جميلاً. دون ذلك عليه أن يعطيهما دورات حول: كيف يمكن أن تكون محافظاً ومسؤولاً أمنياً جيداً في أسبوع واحد!

ياء المنادى

محمد محمد المقالح
Mr_alhakeem@hotmail.com

إقرأوا خطاب المعارضة جيداً!!

ثمة ثلاث حقائق كبيرة في خطاب المعارضة تجاه العملية الانتخابية يفترض أن تكون السلطة قد قرأت دلالاتها وأبعادها السياسية جيداً. وحتى نسهِّل عليها مهمة القراءة، التي لا تجيدها، نعيد تلخيص تلك الحقائق الواضحة على النحو التالي:

– الحقيقة الأولى، هي أن أحزاب اللقاء المشترك لن تشارك في العملية الانتخابية ولا في إجراءاتها المختلفة كما أنها لن تعترف بنتائجها طالما أصرت السلطة على بقاء اللجنة العليا للانتخابات الحالية كما هي، بدون تغيير أو تعديل كبير يضمن توازنها ومن ثم حياديتها واستقلالها. وينطلق هذا الموقف تجاه الإدارة الحالية للانتخابات من سببين اثنين: الأول، هو أن شرعيتها الدستورية والأخلاقية لم تعد قائمة وأصبحت في نظر المعارضة في حكم العدم بعد أن اعترفت اللجنة نفسها، وعلى لسان كبار مسؤوليها، أنها قامت بارتكاب جرائم تزوير فاضحة أدت إلى تغيير نتائج الانتخابات لصالح الحزب الحاكم في أكثر من دائرة انتخابية. وسواء كان ذلك في الانتخابات البرلمانية لعام 2003م أم في الانتخابات التكميلية لعامي 2005م و2006م. هذا من جهة،ومن جهة ثانية: بعد أن ثبت وبما لا يدع مجالا للشك أن هذه "اللجنة" وبسبب طبيعة تركيبتها وعدم التوازن في عضويتها هي في الحقيقة جزء من السلطة التنفيذية وأداة من أدوات الحزب الحاكم واحد ضماناته للتحكم بالعملية الانتخابية وتغيير نتائجها لصالحه،ثم لأنها وعبر إجراءاتها الأخيرة تخالف الدستور والقانون كل يوم، بل وتخالف قراراتها بخصوص تشكيل اللجان من طالبي التوظيف حيث ثبت أن قرار تشكيل اللجان من طالبي التوظيف لم يكن سوى كذبة كبرى اخترعها الحزب الحاكم ثم صدقها ويريد من بقية الأطراف السياسية تصديقها أو مباركتها!!

– أما السبب الثاني فيعود إلى أن أحزاب المعارضة سبق وأعلنت لأنصارها ولجماهير الرأي العام أنها لن تشارك في عملية التزوير الانتخابي القائم على قدم وساق، وأن أول خطوة لضمان نزاهة وشفافية هذه الانتخابات تبدأ من تغيير اللجنة الحالية، وعلى أساس هذا الإعلان كسبت المعارضة ثقة الناخبين بها وبمصداقية خطابها من العملية الانتخابية،وهي تعي جيدا أن أي تنازل عن موقفها من اللجنة الحالية سيؤدي حتما إلى هز هذه الثقة والمصداقية بين الناس وستكون كمن يقبل بهزيمته الأخلاقية بين مواطنيه وناخبيه. وفقا لهذه العوامل مجتمعة فإن إصرار السلطة على بقاء الإدارة الحالية كما هي يعني فيما يعني، ارتكاب خطأ تاريخي كبير يتمثل في رهن البلاد بكاملها، ورهن مستقبلها السياسي لدى طرف غير أمين. وليس لديه أي شعور بالمسؤولية الوطنية!!

– الحقيقة الثانية، هي أن تحالف اللقاء المشترك سيبقى قائما ومتماسكا ولن ينفرط عقده حتى إجراء الانتخابات الرئاسية وإعلان نتائجها بل وحتى تحقيق المعارضة برنامجها السياسي المشترك،وبالتالي فإن أي مراهنة من قبل السلطة على تفكيك المشترك، أو انضمام أحد أطرافه الرئيسة إليها قبل موعد الانتخابات الرئاسية هي في الحقيقة مراهنة خاسرة وتتنافى مع المنطق والعقل والمصلحة؛ والسبب هو أن تحالف اللقاء المشترك لم يقم بدافع الرغبة الترفية أو من باب المماحكات والاستقواء المؤقت على السلطة، بل بسبب الحاجة والضرورة حيث لكل حزب من هذه الأحزاب مصلحة مباشرة من وجود "اللقاء المشترك" قويا ومتماسكا،وحيث يعتقد كل حزب من هذه الأحزاب أن خطأ الخروج من هذا التحالف والانضمام إلى تحالف السلطة قبل تحقيق أهداف المشترك وبرنامجه الوطني في الإصلاحات السياسية والانتخابات الشفافة، سيكون الخطأ الأخير والقاتل أيضا ،وسيكون هذا الحزب قد قدم نفسه لقمة سائغة للاستبداد والفساد بعد أن يفقد مكانته وسمعته الشعبية بين أعضائه وأنصاره وجماهير الشعب عموما!!

– الحقيقية الثالثة، هي أن اللقاء المشترك الذي يضم في صفوفه كلاً من الإصلاح والاشتراكي والناصري وبقية الأطراف الأخرى هو في الحقيقة تحالف سياسي قوي وله تأثير ونفوذ واسعين في أوساط الشعب؛ وأن قوة هذا التحالف تأتي من كونه يمثل ثلثي أصوات الناخبين اليمنيين، ومن وحدة موقفه ومن اتساع قاعدته الاجتماعية والسياسية،ومن سخط معظم شرائح المجتمع من سياسات الحزب الحاكم وحاجته إلى التغيير والى سلطة تمثله فعلا وغير ملوثة بالفساد والاستبداد والإرهاب كما هو حال هذه السلطة التي تدخل الانتخابات الرئاسية وقد فقدت الجزء الأكبر والاهم من تحالفاتها التاريخية التي حفظت لها، ولفترة ليست بالقصيرة، حضورها وتجذرها لأسباب وعوامل كثيرة لا يسمح المجال لذكرها أو التوقف مليا أمامها!!

وعلى هذا الأساس فإن مضي سلطة ضعيفة بمفردها في انتخابات مزورة سلفا يعني الجنون بعينه والذهاب إلى نقطة اللاعودة.

النداء
صفحة توعوية انتخابية تنشر بالتنسيق
مع اللجنة العليا للانتخابات والإستفتاء
8 الانتخابي
الاربعاء 28 ربيع أول 1427هـ الموافق 26 ابريل 2006 العدد (52)
Wed. 28/3/1427 - 26 Apr. 2006 No. (52)

مديرة إدارة المرأة باللجنة العليا للانتخابات:

أصدرنا كتيبين ودليلين ارشاديين، والمشرِّع اليمني خاطب المرأة والرجل بحقوق متساوية

تواصلاً لحملة التوعية الانتخابية التي تقوم بها صحيفة «النداء» بالتنسيق مع اللجنة العليا للانتخابات، وقد خصصت الصفحة في هذا العدد للحديث عن المرأة وممارستها لحقوقها الانتخابية وموقف التشريعات اليمنية منها، إلتقت «النداء» بمديرة إدارة المرأة باللجنة العليا للانتخابات، إلهام عبدالوهاب، ودار معها هذا الحوار:

■ ماهو الدور الذي تقوم به إدارة المرأة في اللجنة العليا للانتخابات، للدفع بالمرأة إلى القيد والتسجيل؟

– قامت إدارة المرأة باصدار كتيبين ودليلين إرشاديين بالكلمة والصورة إلى جانب الادلة القائمة التي صدرت عن اللجنة العليا، كما تمكنا من إعطاء حيز معين للمرأة: حكاية صغيرة تحت عنوان «فاطمة والبطاقة الانتخابية» تهدف إلى حث النساء وتوعيتهن بأهمية البطاقة الانتخابية.

■ كيف ساعدت التشريعات والقوانين اليمنية المرأة على ممارسة حقوقها الانتخابية؟

– يشكل الدستور والقانون والأدلة الانتخابية توليفة متكاملة من الحقوق للمرأة في الانتخابات، فالمشرِّع اليمني خاطب المواطنين ذكوراً واناثاً باعتبار ان حقوقهم متساوية، بموجب قانون الانتخابات رقم (١٣) شكلت للجان النسائية بدليل عدد المشاركات في اللجان الفرعية من النساء إلى جانب قرار اللجنة العليا الاخير بدعم ١٥٪ في اللجان الاساسية والاشرافية. وهذه اول طريقة في تاريخ الوحدة اليمنية في العمل الانتخابي تتماشى مع اتفاقية «السيدو» في اطار التميز الايجابي. إلى جانب تواصل الادارة مع النساء في الاحزاب السياسية لتخصيص ٣٠٪ من المقاعد للنساء في حالة الاتفاق على ميثاق شرف بهذا الخصوص والذي سيعتبر التزاماً اخلاقياً للاحزاب في الانتخابات.

■ سمعنا أن هناك سبع منظمات في سبع محافظات تعمل على التوعية الانتخابية ضمن برنامجكم بخصوص التمكين السياسي للمرأة، نريد مزيداً من التوضيح لهذا الأمر.

– من خلال التقييم اليومي لمنظمات المجتمع المدني في الميدان، نقوم بتنفيذ الاهداف وبدرجة اساسية لتوعية النساء في الاحياء الشعبية وطالبات الثانوية لمن بلغن السن القانوني لممارسة حقوقهن الانتخابية، وكذلك شيوخ وعقال الحارات. فتعمل تلك المنظمات على رفع تقارير بالنزول الميداني بالتوعية من اجل تلافي اي اخطاء اوتقصير وبهذه الطريقة نشعر اننا متواجدون في الميدان في إطار الشراكة بين اللجنة ومؤسسات المجتمع المدني العاملة لتنفيذ مشروعنا.

● إلهام الوهاب

اللجنة العليا تقر التعريف بالنساء عبر شهادة امرأتين

قدم رئيس قطاع الشؤون القانونية والإفتاء باللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء مقترحات بشأن آلية التعريف بالنساء اللواتي يطلبن إضافة أسمائهن إلى جداول الناخبين.

واطلعت اللجنة العليا في اجتماعها الجمعة الماضية برئاسة خالد عبد الوهاب الشريف رئيس اللجنة، على المقترحات وأقرت أن يتم التعريف بالنساء عن طريق شهادة امرأتين من المسجلات في جداول الناخبين في الدائرة الانتخابية، كون التعريف شهادة وفقا لما ورد في القانون، شريطة أن لا يزيد عدد النساء اللواتي يتم التعريف بهن عن عشر في المدن الرئيسة والثانوية، وعشرين امرأة في الأرياف.

من دستور الجمهورية اليمنية

مادة (31):
النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون.

مادة (41):
المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة.

مادة (42):
لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون.

مادة (43):
للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء، وينظم القانون الأحكام المتعلقة بممارسة هذا الحق.

ممارسة المرأة لحقها في القيد في جداول الناخبين خطوة فعالة لوصولها إلى المجالس المنتخبة والنهوض بقضاياها في مجالات الحياة المتعددة

المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق الانتخابية، لكل ناخبة بطاقة انتخابية واحدة وصوت واحد، كما أن للرجل بطاقة انتخابية واحدة وصوتاً واحداً

تعليـــم الفتـــاة وتحديـــات الواقـــع

■ سعادة علاية:

يعاني التعليم من فجوتين اساسيتين هما فجوة «النوعية والمكانية» في مجتمع لا يزال يميز بين الذكور والاناث وحقهن في التعليم، يشير التقرير لعام 2003م: «إلزامية التعليم لفتاة مازال هناك العديد من المشاكل التي تواجه هذا القطاع».

يتضح أن نسبة الهدر كبيرة حيث بلغ معدل الالتحاق بالنسبة للذكور في الريف 71.41 بينما بلغ صافي الالتحاق 61.02 بفارق 10.39. وبالنسبة للفتيات بلغ الفارق 4.4 . والحضر لا يقل حظا عن الريف في الفاقد التربوي حيث بلغت نسبة الهدر بين الذكور 11.42 وبين الاناث ما يقارب 5.7.

وتعتبر هذه النسبة كبيرة إذا ما أضيفت إلى أعداد من هم خارج اطار المدرسة كما أنه يضيف رقماً جديداً إلى أعداد الأمية وخاصة من النساء من خلال الواقع بسبب ان نسبة التسرب تبدأ من الصف الرابع وتزداد كلماارتفع مستوى الصفوف العليا، ويعود هذا إلى العديد من الاسباب التي تؤدي إلى تسرب الفتيات من التعليم ومنها - بحسب ماجاء في التقرير:

1 - ندرة وجود المعلمات وعدم الوعي بأهمية تعليم الفتاة.

2 - ضعف الإمكانات المالية للاسرة مما يجعلهم يفضلون تعليم البنين على البنات واستمرارهم فيه.

- احتياج الاسرة لعمل البنات داخل المنزل وخارجه، من اهم العوامل التي تؤثر تاثيراً سلبياً على التحاق الفتيات بالتعليم واستمرارهن فيه، ندرة المدارس والمعلمات بصورة كبيرة، حيث تدل المؤشرات حسب احصائية 2003 وجود فوارق في القوى حيث ان اعداد مدراء المدارس يفوق المديرات وكذلك وكلاء المدارس، بلغ الفارق 2962. وبالنسبة للمعلمين فقد بلغ الفارق 5742 لصالح المعلمين والذي أثر سلبياً على مستوى أعداد الطالبات الملتحقات بالتعليم وتساهم في زيادة التسرب وعدم الالتحاق.

في التعليم الثانوي يزداد عدد الذكور في الريف عن عدد الذكور في الحضر بمقدار 78140 لصالح الريف وهذه الزيادة لا تتناسب مع سكان الريف الذي يفوق سكان الحضر.

عدد الإناث في الحضر يزيد عن عدد الاناث في الريف بفارق 43393 لصالح الحضر وهذا الفارق يعود إلى عدد اسباب، بحسب ما جاء في التقرير:

- ندرة توافر المدرسين والمدرسات بالعدد الكافي في المناطق الريفية، بعد المدرسة عن البيت وعدم توافر المواصلات يؤدي إلى صعوبة انتقال الفتيات في المراحل التعليمية العليا.

انتشار الفقر بين الاسر يؤدي إلى عدم استطاعتها دفع الرسوم المدرسية وتوفير الزي المدرسي والمفاضلة بين البنين والبنات يتم تفضيل البنين على البنات.

- انتشار الجهل والامية وعدم الوعي بأهمية تعليم الفتاة، الزواج المبكر، يمثل في حد ذاته عائقاً امام تعليم الفتاة.

- الشعور بعدم الاستفادة من التعليم نظراً لعدم تلبيته لاحتياجاتهم.

الدفع بالفتاة نحو التعليم التي تعتبر نصف المجتمع، وأن أميتها مشكلة على الدولة والمجتمع العمل على حلها خصوصاً انها بدأت تتفاقم مع الاوضاع الحالية وهو ما يجب العمل عليها في المرحلة القادمة.

في جامعة الحديدة: الانتخابات في المواثيق الدولية والقوانين الوطنية

بدأ يوم السبت 2006/4/22م فعالية اليوم الدراسي المفتوح في جامعة الحديدة والذي يأتي ضمن برنامج دعاة الديمقراطية، والذي ينظمه مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان (HRLTC) بالتعاون مع اللجنة العليا للانتخابات حيث يهدف المركز من خلال برنامجه هذا إلى التوعية بأهمية المشاركة في العملية الانتخابية في مرحلة القيد والتسجيل في جداول الناخبين. مؤكداً أن الانتخابات تعد احد اشكال وادوات الديمقراطية التي تساهم في دفع عملية التنمية المستدامة. يتضمن اليوم الدراسي المفتوح محاضرات عن الانتخابات في المواثيق الدولية والقوانين الوطنية وعن اهمية القيد والتسجيل في جداول الناخبين، إضافة إلى معلومات في كيفية إنشاء أندية ديمقراطية، وحقوق الانسان في الجامعات. وتستمر الفعاليات في مختلف كليات جامعات تعز إب الحديدة حتى يوم 24 من أبريل الجاري.

في نفس الاطار افتتح بكلية التربية جامعة إب فعالية اليوم الدراسي المفتوح.

القى في الحفل الدكتور احمد الحميري، عضو الهيئة العلمية بمركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان، كلمة اكد فيها على أهمية البرنامج والذي يعنى بقطاع الشباب باعتبارهم أهم فئة في المجتمع كون الشباب هم اداة التغيير وهم الاكثر تأثيرا ليس على مستوى الجامعة فحسب، وانما على مستوى المجتمع ككل، واشار إلى أهمية القيد والتسجيل في جداول الناخبين.

واكد الدكتور عبدالحكيم منصوب، عميد كلية العلوم الادارية على أهمية إشراك الشباب في العملية الديمقراطية، مؤكداً ضرورة الحث من اجل القيد والتسجيل.

من الجوف «الأجوف» إلى الوزير الجوفي

اتقوا الله وأوقفوا مسلسل التزوير وبيع المنح الدراسية!

معالي الوزير، اذا كان التعليم في العديد من محافظات الجمهورية يتطلب ثورة فإنه بلا شك يتطلب قنبلة ذرية في الجوف، نتيجة دأب المعنيين في وزارتكم الموقرة وبمباركة من المحافظ على مضاعفة معاناة الناس وهمومهم.. لقد عمدت وزارتكم عبر «أوصيائها» في صنعاء و«سفرائها» في الجوف السنة تلو السنة على اتباع سياسة إفساد وتجهيل مدروسة ترسخ ثقافة الجهل وتدفع بالمحافظة أكثر فأكثر نحو مستنقع التخلف والحرمان.

معالي الوزير، على مرأى ومسمع وإغضاء من قبلكم حكمت وزارتكم على أبناء هذه المحافظة المنكودة بالإعدام والموت البطيء والانزلاق نحو الهاوية. ان الوضع كوارثي بكل المقاييس! ولا خير في وزارة لا ترسخ مبدأ الحق والمساواة ولا خير في حكومة تقوم على سحق الضعيف.

ان ضعفاء النفوس من مسؤولي التربية ممن ماتت ضمائرهم واضمحلت قيمهم يزورون الشهادات ويتاجرون بالمنح الدراسية ويسترسلون في بيع الدرجات الوظيفية لتتوسع فوائد ومنافع كل مستغل وكل عدو للخير.

ان المأمول فيكم كبير من اجل إنهاء هذه التراجيديا الإنسانية وايقاف مسلسل التزوير الواضح والنهب الفاضح للمنح والدرجات وتشكيل لجنة للتحقيق مع المقصرين.

وإلى أن ينصفوا سيطلق ابناء الجوف صيحات الاعتراض ويحجبون الثقة عمن تنكروا لمصالح ابناء هذه المحافظة وحقوقهم طوال السنوات العجاف، وسيرفعون عرائض الاستنكار وسيرفضون الواقع الرديء الذي ينأون عنه، وسيقاطعون الانتخابات!

حركة الشعب، فرع الجوف

المذبحة الأكاديمية اليمنية

وجه الدكتور حسن علي مجلي -أستاذ القانون الجنائي في كلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء- خطاباً إلى رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور خالد طميم، يطلب منه فيه رفض تنفيذ قرار وزارة الخدمة المدنية بإحالة عدد كبير من أساتذة الجامعات الرسمية إلى التقاعد بحجة بلوغهم سن الستين من العمر.

وقد احتوى الخطاب على بيان مخالفة قرار وزارة الخدمة المدنية للدستور والقوانين النافذة، تجاوز وزارة الخدمة المدنية حدود ولايتها القانونية ومجال اختصاصها، وخطئها الفاحش في فهم قانون استراتيجية الأجور وتطبيقه.

كما ورد في الخطاب أن قرار الخدمة المدنية يشكل انتهاكاً خطيراً لاستقلال الجامعات، مع تفصيل وجوه هذا الانتهاك وآثاره.

وفي مضمار المسوغات الوطنية والأخلاقية التي توجب رفض قرار وزارة الخدمة المدنية أوضح الخطاب أن تنفيذ القرار المذكور يسيء إلى سمعة اليمن الخارجية حيث تم تفصيل أوجه الإساءة وأخيراً أوضح الدكتور مجلي أن تنفيذ القرار مؤداه إهدار الكفاءات الأكاديمية، وطالب رئيس الجامعة بعدم تنفيذ قرار وزارة الخدمة المدنية والتصدي له.

وفي مضمار مخالفة قرار وزارة الخدمة المدنية للقوانين أوضح الدكتور مجلي في خطابه ما يلي:

-1 إن طلب وزارة الخدمة المدنية والتأمينات يتعارض صراحة مع القانون رقم (19) لسنة 1991م بشأن الخدمة المدنية حيث ورد في المادة (3) الفقرة (ب) منه ما يلي:

«.... ب- لا تسري أحكام هذا القانون على:

.... -3 أية كادرات تنظم أوضاعها وشروط خدمتها قوانين خاصة بها وتعتبر أحكام هذا القانون الأساس العام فيما لم يرد بشأنه نص في الكادرات المحددة في الفقرة (ب) من هذه المادة».

كذلك قانون التأمينات والمعاشات رقم (25) لسنة 1991م وتعديلاته وخاصة المادة (4) منه وتنص على ما يلي: «لا يسري هذا القانون على»:

.... -3 أي فئة أخرى لها نظم تقاعد خاصة تتعارض مع أحكام هذا القانون».

وبالتالي فإن ما أورده المشرع في المادة (58) من قانون الجامعات، كذلك المادة (31) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (238) لعام 1998م بشأن نظام وظائف وأجور ومرتبات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية وإنهاء خدماتهم... الخ، يتوافق ولا يتعارض مع ما نصت عليه قوانين الخدمة المدنية القديمة والحديثة وقانون المعاشات والتأمينات، لا سيما أن «قانون الجامعات» هو قانون خاص وأية استثناءات وتحديدات ترد فيه تعد تخصيصاً ينبغي التقيد به. تأسيساً على القاعدة القانونية الملزمة بهذا الصدد وهي أن «الخاص يقيد العام ويقدم عليه».

-2 أ - تنص المادة (39) من القانون رقم (43) لسنة 2005م بشأن نظام الوظائف والأجور والمرتبات على الآتي: «تلغى كافة النصوص القانونية التي أوردت أحكاماً تخالف قانون التأمينات والمعاشات رقم (25) لسنة 1991م وتعديلاته... الخ».

ب- تنص المادة (4) من قانون التأمينات والمعاشات رقم (25) لسنة 1991م وتعديلاته على ما يلي:

«لا يسري هذا القانون على:

.... -3 أي فئة أخرى لها نظم تقاعد خاصة تتعارض مع أحكام هذا القانون.

وتدخل «جامعة صنعاء وكافة الجامعات اليمنية الرسمية» ضمن هذه المادة كون نظام التقاعد فيها ينظمه «قانون الجامعات اليمنية رقم (18) لسنة 1995م وتعديلاته» وقرار مجلس الوزراء رقم (238) لسنة 1998م الصادر طبقاً للمادة (58) من القانون رقم (18) لعام 1995م، والذي حدد سن التقاعد لعضو هيئة التدريس بـ (65) عاماً يمكن تمديدها إلى (75) عاماً وفق إجراءات محددة وردت في المادة (31) من القرار المذكور. ويترتب على ذلك عدم جواز إحالة أي عضو في هيئة التدريس بالجامعات إلا ببلوغه سن (65) عاماً من عمره دون الاعتداد بالمدة التي قضاها الأستاذ الجامعي في الخدمة، لأن قانون الجامعة وقرار رئيس الوزراء الصادر بناءً عليه والذي يعتبر امتداداً قانونياً له جعل المعيار الوحيد في إحالة (الدكاترة) أساتذة الجامعات إلى المعاش هو العمر أي بلوغ سن الخامسة والستين عاماً وليس مدة الخدمة الفعلية في الجامعة بخلاف ما هو مقرر بالنسبة للموظفين في جهاز الحكومة الإداري.

إن المتأمل في مواد القانون رقم (43) لسنة 2005م بشأن نظام الوظائف والأجور والمرتبات يجد أن المادة (7) منه قد حددت الجهات ذات الوضع الخاص والتي تنظم أوضاعها قوانين خاصة بها ومنها الجامعات اليمنية الرسمية.

وهذا تعبير عن ضرورة استقلال الجامعات الإداري والمالي وعدم خضوعها لوزارة الخدمة المدنية فيما يخص كافة شؤونها الأكاديمية والإدارية وفي مقدمتها المسائل المتعلقة بوظائف أعضاء هيئة التدريس ويشمل ذلك إحالتهم إلى التقاعد.

وهذا يتفق مع ما أورده قانون الجامعات اليمنية) رقم (18) لسنة 1995م وتعديلاته خصوصاً المادة (7) مكرر حيث تنص على ما يلي:

«يختص المجلس الأعلى للجامعات بالمسائل الآتية:

.... و - اقتراح كادر أعضاء هيئة التدريس وأية تعديلات متعلقة بالكادر ورفعها إلى مجلس الوزراء... الخ».

كما أن المادة (11) منه تنص على ما يلي: «يختص مجلس الجامعة بما يلي:

.... -3 دعم استقلال الجامعة واتخاذ جميع الوسائل المؤدية إلى رفع شأنها وتمكينها من أداء رسالتها وتحقيق أهدافها على الوجه الأكمل.

.... -6 إقرار تعيين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة والمعاهد والمراكز التابعة لها وتحديد حقوقهم وواجباتهم وتثبيتهم وانتدابهم وإعارتهم براتب أو بغير راتب ونقلهم ومنحهم إجازات التفرغ العلمي وقبول استقالاتهم وإنهاء خدماتهم وفقاً للائحة التنفيذية لهذا القانون... الخ».

ثانيا - مخالفة المادة (58) من قانون الجامعات

-1 إن طلب (وزارة الخدمة المدنية والتأمينات) إحالة عضو هيئة التدريس الذي قضى مدة (35) عاماً في الخدمة الحكومية أو لبلوغه سن الستين من العمر يتعارض صراحة مع كافة النصوص القانونية الوارد في قانون الجامعات اليمنية رقم (18) لسنة 1995م وتعديلاته وخاصة المواد (58، 7، 6/11) منه حيث تنص المادة (58) على ما يلي:

«يكون لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات الخاضعة لأحكام هذا القانون نظام خاص بالوظائف والأجور مع مراعاة منحهم البدلات المناسبة لطبيعة الأعمال الأكاديمية التي يقومون بها كما يجب أن يشتمل ذلك النظام على الأحكام المتصلة بالواجبات والمحظورات والتعيين والترفيع والنقل والندب والإعارة والرعاية والتعويضات وانتهاء الخدمة وغير ذلك من الأحكام المتصلة بالوظيفة ويصدر بذلك النظام قرار من رئيس الوزراء بعد موافقة مجلس الوزراء بناءً على عرض المجلس الأعلى، ويجوز أن تتضمن اللائحة التنفيذية لهذا القانون أحكام ذلك النظام».

-2 يعتقد البعض، خطأً، أن القانون رقم (43) لعام 2005م بشأن استراتيجية الأجور والمرتبات قد ألغى (قانون الجامعات) رقم (18) لعام 1995م وتعديلاته فيما يخص مسألة الإحالة إلى التقاعد، وهذا فهم مغلوط. إذ الثابت هو أن القانون رقم (43) لعام 2005م بشأن استراتيجية الأجور والمرتبات قد أكد سريان قانون الجامعات في المادة (39) منه التي تنص على ما يلي:

«تلغى كافة النصوص القانونية التي أوردت أحكاماً تخالف قانون التأمينات والمعاشات رقم (25) لسنة 1991م وتعديلاته... الخ».

وبالعودة إلى القانون رقم (25) لعام 1991م بشأن التأمينات والمعاشات نجده ينص في المادة (4) منه على سريان قانون الجامعات فيما يخص إحالة أعضاء هيئات التدريس إلى المعاش إذ تنص المادة (4) منه على ما يلي:

«لا يسري هذا القانون على:

.... -3 أي فئة أخرى لها نظم تقاعد خاصة تتعارض مع أحكام هذا القانون.».

وبالتالي فإن النص الذي يسري على إحالة أعضاء هيئات التدريس في الجامعات إلى المعاش وفقاً للقانون رقم (43) لسنة 2005م بشأن استراتيجية الأجور والمرتبات هو نص المادة (31) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (238) لسنة 1998م الصادر بناءً على المادة (58) من قانون الجامعات وهو القانون الخاص الذي أحال إليه (قانون التأمينات والمعاشات) مسألة تحديد معايير إحالة أعضاء هيئات التدريس ومساعديهم إلى المعاش في المادة (4) منه.

ثالثاً: التعارض مع قرار مجلس الوزراء:

-1 يتعارض طلب الخدمة المدنية محل هذه المذكرة مع قرار مجلس الوزراء رقم (238) لسنة 1998م وخاصة المادة (31) منه(*) حيث تنص على ما يلي:

«يحال أعضاء هيئة التدريس إلى المعاش في الأحوال التالية:

-1 بلوغ سن الخامسة والستين سنة ميلادية وفي هذه الحالة يجوز لمجلس الجامعة بناءً على اقتراح القسم وموافقة مجلس الكلية مد خدمة عضو هيئة التدريس بما لا يزيد عن خمسة سنوات ويجوز التعاقد مع من أحيل إلى التقاعد كأستاذ غير متفرغ لمدة خمس سنوات أخرى.

-2 في حالة العجز الكلي أو المرض الذي لا يرجى شفاؤه أو الإصابة التي أقعدته أو الوفاة.».

وعليه فإن الفهم الصحيح لنص المادة (39) من القانون رقم (43) لسنة 2005م بشأن نظام الوظائف والأجور والمرتبات يوجب إعمال النصوص القانونية الواردة في القوانين الخاصة والتي تنظم أوضاع الفئات التي لا تخضع لقانون التأمينات ومنها أعضاء هيئة التدريس والذين تنظم أوضاعهم وفقاً للمادة (58) من قانون الجامعات بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (238) لسنة 1998م الذي حدد سن التقاعد في المادة (31) منه ببلوغ الأستاذ الجامعي الخامسة والستين عاماً. وهذا الفهم هو ما يتفق مع المادة (39) من القانون رقم (43) لسنة 2005م بشأن نظام الوظائف والأجور والمرتبات والتي تنص على ما يلي:

«تلغى كافة النصوص التي أوردت أحكاماً تخالف قانون التأمينات والمعاشات رقم (25) لسنة 1991م وتعديلاته».

ومؤدى تطبيق النص القانوني السالف هو عدم انطباق أي نص آخر ورد بشأن الإحالة إلى المعاش على أعضاء هيئة التدريس عدا النص المحدد ذلك ببلوغ الأستاذ سن (65) عاماً لأن تطبيق أي نص آخر من شأنه تعطيل نص المادة (4) من قانون التأمينات والمعاشات وبالتالي مخالفة أحكامه وهو الأمر المنهي عنه بموجب المادة (39) من قانون نظام الوظائف والأجور على النحو المبين أعلاه.

-2 إن استناد طلب وزارة الخدمة المدنية إلى بعض النصوص الواردة في القانون رقم (25) لعام 1991م بشأن إحالة الموظفين العاملين إلى المعاش بقضاء (35) سنة خدمة فعلية هو استناد مبني على مخالفة القانون رقم (43) لسنة 2005م بشأن قانون الوظائف والأجور، والقانون رقم (18) لسنة 1995م وتعديلاته خصوصاً المادة (7) والمادة (11) والمادة (58) وكافة القوانين النافذة ذات العلاقة بالقانون المذكور.

(*) يعتبر هذا القرار مكملاً لقانون الجامعات وله قوته حيث أنه صدر بناءً على المادة (58) من القانون المذكور، ولذلك فإنه يعد بمثابة القانون الذي صدر استناداً عليه.

● مجلي

● طميم

العيسي.. لن يلتفت لـ«خزعبلاتكم»!!

الخضر الحسني
alkhader73@yahoo.com

أمر غريبٌ، أن تشتد الحملة الصحفية الهوجاء ضد الرجل الذي أجمع عليه «أولئك» المروجون للفتنة النائمة في يومٍ من الايام، ووصفه «بعضهم» بانه فعلاً رجل المرحلة القادم. يا للهول وفضاعة ما يقترفونه من إثم في حقه وحق الكرة اليمنية، التي بدأت تتنفس الصعداء بعد إنتهاء أكبر أزمة مرت بها كرتنا، قادتها إلى «التدويل» ثم التطبيع على يد الشيخ احمد صالح العيسي.. هذا الرجل المغضوب عليه، كونه جاء مُصححاً لهفوات و«غلطات» البعض في اللجنة المؤقتة التي انتهى دورها، ولكن بعد أن أدخلتنا في تلك «المتاهة» التي يلعب «البعض» على خلفياتها وتبعاتها «بالطريقة التي تقرب من وجهات نظر (اولئك) المتربصين في تعطيل الدور المسؤول، الذي يبذله الاتحاد العام لكرة القدم، بقيادة العيسي «المفترى عليه»!

ولكن هيهات.. هيهات.. أن يمررًوا مخططهم في الاجهاز على الدور العقلاني المتزن الذي بدأت أولى خطواته تظهر نتائج ايجابية على صعيد أندية فرق الدرجة الأولى، رغم الزوبعة (الجوفاء) التي يغذيها ويشحنها البعض بنار «الغيظ» في هذه الصحيفة «التابعة» أو ذلك الملحق الرياضي «المتبوع»!!

وإلى كل عناصر التخريب للدور السلس والمنطقي لأداء الاتحاد العام لكرة القدم.. نقول: إذهبوا.. والعبوا غيرها.. ولتعلموا أنكم لن تطالوا هذه الهامة الباسقة مهما حاولتم عبر تلك «الخزعبلات» البلهاء العقيمة!! فعجلة الدوري ستسير والقافلة ستسير إلى الأمام رغماً يا هؤلاء!!

الجمعة القادمة.. وبمشاركة جماعية

انطلاق مباريات الاسبوع الثاني (المؤجل) من دوري الأضواء

مازالت أزمة الاسبوعين الأول والثاني من دوري الدرجة الاولى تتفاعل بين معارض ومؤيد. مطلع الشهر الجاري أصدر الاتحاد العام لكرة القدم اول قراراته والمتمثل بإعادة مباريات الاسبوعين الأولين للدوري العام للدرجة الاولى، ناقضاً قرارات سلفه السابق «اللجنة المؤقتة لاتحاد القدم» بحسم هذه القضية الشائكة.

الأندية المتضررة وصفت القرار الصادر من اتحاد كرة القدم بأنه مجحف بحقها متهمة الاتحاد العام للعبة بتصفية حسابات يقوم بها؛ نظير عدم وقوفها بجانب من كانوا يخوضون حرباً شعواء لإفشال عمل اللجنة المؤقتة سابقاً عبر تعطيل عربة دوري الاضواء من بدايتها.

الأربعاء الماضي فشلت جهود الوساطة التي قام بها كل من الاستاذ عبدالرحمن الاكوع وزير الشباب والرياضة والدكتور يحيى الشعيبي وزير الدولة امين العاصمة في اجتماع ضمهما مع الشيخ احمد العيسي رئيس الاتحاد العام لكرة القدم وممثلي الاندية الاربعة المعترضة. لم يكتب لهذا الاجتماع النجاح بسبب تمسك كل طرف بموقفه؛ ليتكرر سيناريو الإنسحابات مجدداً. هذه المرة كان المشهد مغايراً تماماً عما سبقه منذ أربعة اشهر، رباعية معترضة تمثلها اندية: صقر تعز، المتصدر لهذا الموسم، وتلال عدن بطل الموسم السابق، إلى جانب فريقي: 22 مايو من صنعاء، وشباب الجيل من الحديدة التي انسحبت من هذه الجولة المعادة امام فرق: شعب اب والرشيد واليرموك وتعاون بعدان.

فيما أقيمت ثلاث مباريات فقط في هذه الجولة حيث جمعت اهلي صنعاء مع شعب حضرموت 4/صفر، وتضامن شبوة مع الهلال 2/1، وحسان مع الشعلة 1/صفر.

موقف وقرار الأندية الأربعة بالانسحاب من مباريات الجولة المعادة الاولى وإعلانها عن خوض مباريات الجولة الثانية المؤجلة يعتبر بمثابة رمي الكرة إلى ملعب الاتحاد العام لكرة القدم.

الفرسان الاربعة

ينطلق الجمعة القادمة مشوار منافسات الدوري العام لكرة القدم لأندية الدرجة الاولى للموسم 2005-2006م في إطار الإسبوع الثاني المؤجل من مرحلة الذهاب، فعلى استاد المريسي في العاصمة، يلتقي اليرموك رابع الترتيب، برصيد 18 نقطة، مع العنبد (شعب إب) سابع الترتيب برصيد 16 نقطة، فيما يستضيف استاد 22 مايو بعدن لقاء الشعلة وصيف المتذيل، برصيد 9 نقاط مع النمر الشبواني التضامن خامس الترتيب، برصيد 18 نقطة، فيما سيجمع ملعب الشهداء بتعز لقاءالرشيد عاشر الترتيب برصيد، 13 نقطة مع تعاون بعدان صاحب المركز الثاني عشر برصيد 11 نقطة، فيما يشهد ملعب بارادم بالمكلا نزال النوارس (شعب حضرموت) ثامن الترتيب برصيد 16 نقطة مع اسود صيرة (التلال) الحادي عشر على سلم الترتيب برصيد 13 نقطة، وعلى ساحل البحر الأحمر يلتقي الهلال ثالث الترتيب برصيد 19 نقطة مع فتيان 22 مايو تاسع الترتيب برصيد 14 نقطة، فيما يخوض على ملعب الشهداء بأبين الفرسان الحسانيون، الذين يعتلون المركز السادس، برصيد 17 نقطة لقاءهم المنتظر مع متذيل الترتيب شباب الجيل برصيد 8 نقاط.

السبت القادم تختتم منافسات الجولة بلقاء القمة علي ملعب الشهداء بتعز والذي سيجمع صقور الحالمة، متصدر الترتيب برصيد 24 نقطة مع ملاحقه المباشر على الصدارة الامبراطور اهلي صنعاء الوصيف، برصيد 22 نقطة.

قرعة مونديال صغار آسيا

المنتخب الوطني للناشئين في المجموعة الحديدية

أجريت الأثنين قبل الماضي بالعاصمة السنغافورية قرعة نهائيات كأس آسيا لناشئي كرة القدم تحت 17 عاماً بحضور ممثلي اتحادات البلدان المتأهلة للنهائيات، واسفرت القرعة عن وقوع منتخبنا الوطني للناشئين في المجموعة الثانية التي وصفت بالحديدية إلى جانب كل من منتخبات: إيران والعراق وطاجكستان.

بينما خدمت القرعة منتخبي السعودية وسوريا بوقوعهما في مجموعتين سهلتين، حيث وقع المنتخب السعودي في المجموعة الثالثة إلى جانب منتخبات: كوريا الشمالية ولاوس وميانمار. ووقع المنتخب السوري في المجموعة الرابعة التي تضم إلى جانبه منتخبات: الصين وبنجلاديش وفيتنام. وشكلت المجموعة الأولى جانباً من القوة بالتقاء منتخبي كوريا الجنوبية واليابان فيها إلى جانب منتخبات سنغافورة والنيبال. ويلعب المنتخب الوطني للناشئين اولى مبارياته في النهائيات الأسيوية التي تستضيفها سنغافورة يوم 3 سبتمبر القادم أمام المنتخب الايراني. ويتأهل أول وثاني كل مجموعة إلى الدور ربع النهائي الذي تبدأ مبارياته في 11 سبتمبر، وتتأهل أربع منتخبات إلى الدور نصف النهائي والذي سيقام في 14 سبتمبر. فيما سيقام اللقاء النهائي لتحديد البطل والوصيف ولقاء تحديد المركز الثالث في 17 سبتمبر 2006م.

ويتأهل من النهائيات الآسيوية للناشئين إلى بطولة كأس العالم

للناشئين الثلاثة المنتخبات الحاصلة على المراكز الاولى، حيث ستقام نهائيات كأس العالم للناشئين في كوريا الجنوبية التي ضمن منتخبها التأهل باعتباره مستضيف المونديال.

هناك أحاديث كثيرة يمكن ان تقال عن السياحة في اليمن، فاليمن بلد سياحي بامتياز، سواء بتنوع أشكال العمارة فيه حتى على مستوى المدينة الواحدة، أم بتنوع مناخه حتى على مستوى اليوم الواحد، أم بتنوع ثقافاته حتى على مستوى اللحظة ذاتها. الغريب أن هناك طريق واحدة تتبعها وكالات السياحة، ولست أدري إن كان ذلك من حسن الحظ أم من سوء الحظ. ولكن، وعلى سبيل المثال، هناك تحفاً معمارية يتم المرور بقربها دون الالتفات إليها، بل يتم تجاهلها تجاهلاً تاماً، فجميع وكالات السياحة تأخذ افواجها إلى كل من: شبام، كوكبان، ثلا، حبابة دون ان تعرج على حصن «خلقة»، هذا الحصن المنسي والذي كان في يوم ما آخر قلعة من قلاع همدان. وقد يتبادر إلى الذهن: لماذا «خلقة»؟!

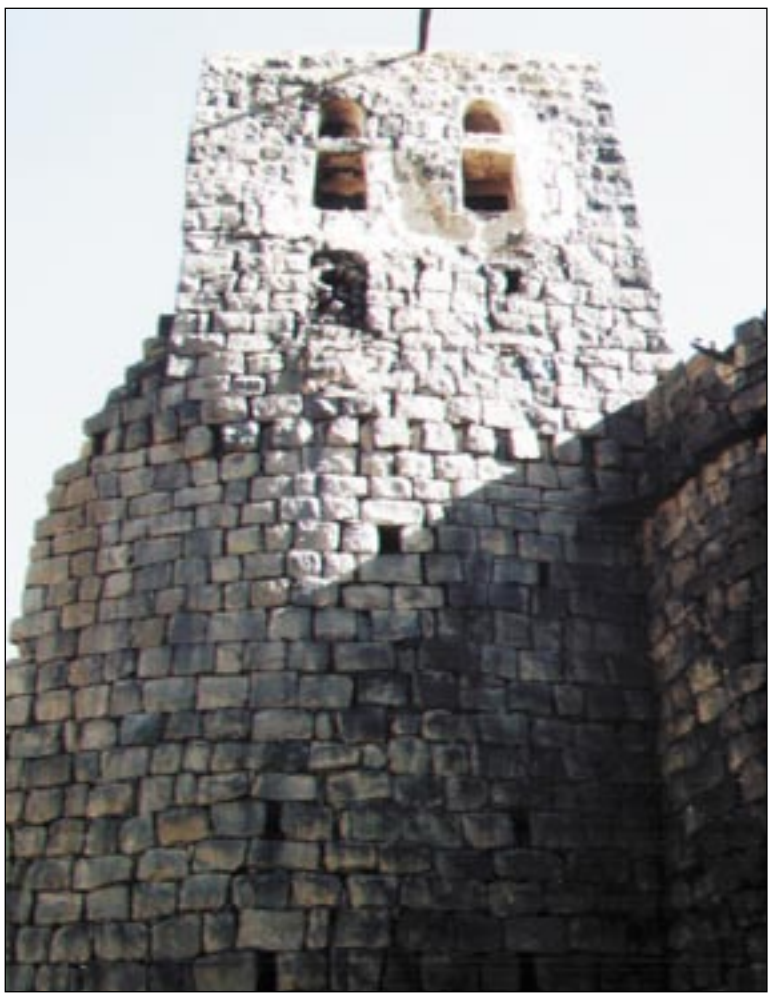

■ نبيـل قاسـم

«خلقة».. ذلك الحصن المنسي

حصـن «خلقة» يقع في منطقة بركانية، وهـو مبنـي بحجـارة سـوداء وهـذا ما يجعلـه مميـزاً، أضـف إلى ذلـك ان هناك أماكـن آهلة بالسـكان، وجـزءاً عبارة عن خرائـب قابلـة لإعـادة الإعمـار، وقابـلا للتحـول الى متحـف فهو نمـوذج لكثير مـن الحصون،حيـث يمكـن الدخـول إلى كل منزل، يمكن رؤية السمسرة، والسوق القـديم، والجامع القديم ببركتـه المزودة بغرف للوضوء، ستجد ايضاً عند زيارتك لهـذا الحصن مخـازن الحبـوب، كل هذا محاط داخل السـور الذي يشعر بالخجل مـن عـدم قدرته على حمايـة هذا الحصن مـن الاصدقاء بعـد ان حماه مـن الاعداء ولفترة طويلة.

حـين شـاهدت ذلـك الدمـار فـي حصن «خلقـة» لأول مـرة تذكـرت مقطعـاً مـن قصيدة للشـاعر السـوري نزيه ابو عفش يقـول فيـه:«إن هـذا دمٌ ليـس مـاء لكـي تغسلي قدميك وهذي التي يتناوبها الموت ليسـت ضرائب مطفـأة إنها وطني» رددت هـذا المقطع كثيراً وأنا اتجـول داخل هذا الحصن المنسـي من قبل وكالات السياحة ومـن قبل الدولة بالدرجة الاولى. ويمكننا ان نعـذر الوكالات السـياحية التي تعتمد علـى طرق الحمير، حتى أنه يقال ان المدن القديمـة مـن تخطيـط الحميـر، فالحمـار يبحث عن الطريق السـهل ويسـير الناس بعده فيتشكل الطريق، لكن ذلك كان قديماً، أما أن يحدث ذلك في العصر الحديث، فذلك مدعـاة للإسـتغراب، ونعـذر الدولة ايضاً المهتمة بـوزارات مثل السـياحة والإعلام والثقافـة، دون الاهتمـام بمـا يمكـن أن تقوم به مثل هذه الوزارات.. ولا تسـتغرب اذا سـمعت ان هـؤلاء الـوزراء نزلـوا إلى المـدارس لإيقاف إضراب المعلمين، رغم أنه ليس من ضمن مهامهم.

إن عمليـة حصـر مثـل هـذه المواقـع وإعـادة ترميـم بعضها، وإرسـال باحثين لدراستها، واستثمارها هي اهم بكثير من إضراب المعلمين المسـاكين الذين يطالبون بحقوقهـم، كان الاولـى أن يحضـر هـؤلاء الـوزراء لأخذ المعلمين والطلاب لمشـاهدة الكنـوز التاريخيـة التـي يزخـر بهـا هذا البلـد. وهـذه فرصـة لنقـول إن إدارة هذا البلـد بعقليـة صاحب الدكان الـذي يبقى فـي دكانه مـدى الحيـاة دون إحـداث أي تغييـر فيهـا لـم تعـد ذات جـدوى، فلا بد مـن وجود بحث علمي لإحداث اي تغيير أو تطويـر، ولا بـد مـن وجـود إحسـاس بأهمية مثل هذه الأماكن. طبعاً هناك قرى كثيرة تعاني مثل مـا تعاني قرية «خلقة»، وهناك ايضا حصون كثيرة آيلة للسقوط، الالتفـات لمثل هذه الأماكن قد يعود بفائدة على سكان هذه القرى، كمشاريع ا لمياه او الكهرباء او رصف طرقاتها بالحجارة، او فتح بعض المحلات التجارية، أي قد يعود جـزء من الحيـاة إلى مثـل هـذه الاماكن، ايضـاً قد تخلق بعض فرص العمل، كعمل بعضهـم فـي الترميم، وعمـل البعض في عمليـات النظافة وكذلك عملية الحراسـة. السـكان الطيبـون في هذه القـرى بحاجة لاصواتنا.

لذلك اتمنى من كل شـخص أن يُبلّغ عن مثل هذا الدماء عبر صحف المعارضة فهذا جـزء مـن عملها، وحتـى لا نسـير جميعاً على طرق الحمير.

alnedaa_yemen@yahoo.com

الندا

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 28 ربيع أول 1427هـ الموافق 26 ابريل 2006 العدد (52) Wed. 28/3/1427 - 26 Apr. 2006 No. (52)

الآن..
البث التجريبي
لـ«النداء» عبر الانترنت
www.alnedaa.net

عبدالغني يفتتح بيت الموروث الشعبي

افتتح الاستاذ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الشورى ومعه الاستاذ عبدالله البار نائب رئيس المجلس، صباح الاثنين الماضي، بيت الموروث الشعبي بصنعاء، الذي ترأسه الزميلة «أروى عبده عثمان».

وقد اشاد عبدالغني بالمشاركين في الافتتاح وبجهود مؤسسة ورئيسة بيت الموروث، مؤكداً على أهمية دعم مثل هذه الجهود الرامية إلى توثيق ودراسة التراث الشعبي اليمني، حفظاً للذاكرة اليمنية من الاندثار، وعلى النمو الذي يسهم في تنمية الجوانب الايجابية التراثية في الشخصية اليمنية.

حضر الافتتاح الأخوة: الدكتور عبدالعزيز المقالح، وخالد الرويشان وزير الثقافة، ومحمد عبده سعيد رئيس اتحاد الغرف التجارية اليمنية، والسفير احمد كلز، ومجموعة كبيرة من المثقفين الصحفيين والاكاديميين المهتمين بالتراث الشعبي، يمنيين وأجانب.

تجدر الاشارة إلى أن بيت الموروث الشعبي قد تمكن وهو قيد التأسيس من اطلاق بعض الاصدارات ومنها: «الجزء الاول من موسوعة الحكاية اليمنية»، و «كتاب المدرهة» كما وأنه في طريقه لاصدار مجلة «ذاكرة» «كأول مطبوعة يمنية تعنى بالدراسات الفلكلورية والانثروبولوجية».

لعبة الكبار

كتاب جديد يبحر في فن صناعة الحاجات لباحث التسويق رائد السقاف.

يقدم اقتراحات عملية فيما يخص أقصر الطرق لوصول السلعة للمستهلك، وهذه لا تبعد عن كونها «لعبة كبار» خبروا السوق فأدركوا كيف ينظر المستهلك للسلعة بعين ثالثة.

صدر الكتاب في 95 صفحة من القطع الصغير، عن اصدارات مجلة «نجاح».

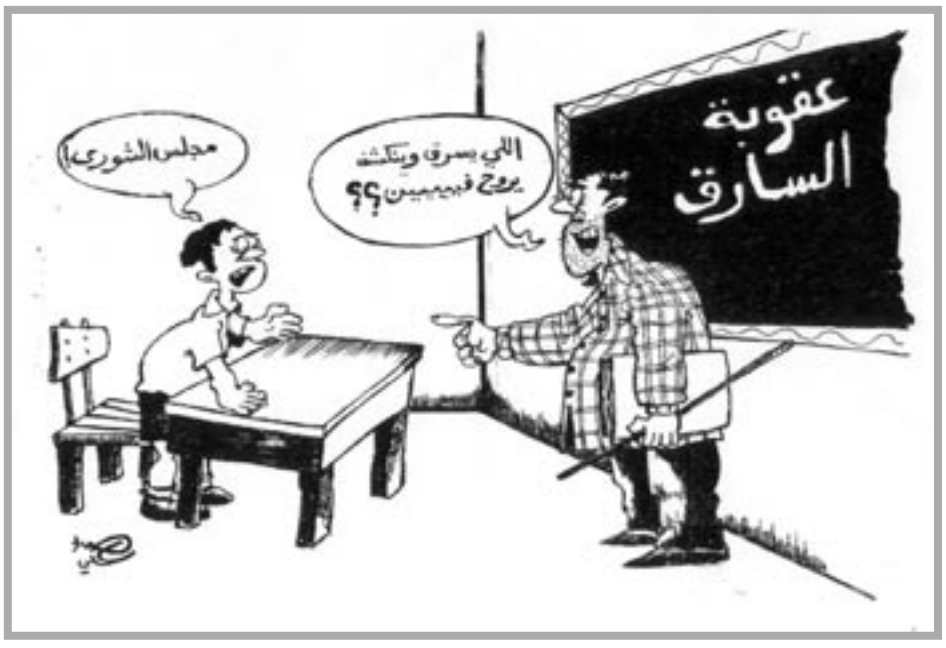

موتى يهتفون

محمد الغباري
malghbari@yahoo.com

بعد أقل من شهر من الآن سيزحف الآلاف من المسؤولين المدنيين والعسكريين على مدينة الحديدة وسيكون ولي العهد السعودي الأمير سلطان بن عبدالعزيز أحد ابرز الضيوف المشاركين في احتفال العيد الوطني السادس عشر.

الفريق أو اللواء –لا أجيد التمييز بين الرتب العسكرية– عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية يرابط منذ اسبوعين في الحديدة للإشراف على ما يقال إنها التحضيرات الخاصة بالاحتفال وإكمال المشاريع التي سيتم افتتاحها بالمناسبة، إلاّ أن العطار يبدو أنه لن يستطيع اصلاح ما أفسده دهر المحافظ الجاثم على صدر ابناء المحافظة منذ مايزيد على خمس سنوات..

يتندر الناس في الحديدة والذين طحنهم الفقر والفساد من سوء الاحوال وتدهور الخدمات ويرددون انه بات عليهم تغيير نوعية المياه التي يشربونها مكرهين حتى ولو من مياه البحر.. إلا أنهم لا يجدون اجابة لسؤالهم عن مصير عائدات الميناء والجمارك والضرائب في المدينة التي يوجد بها اهم الشركات التجارية والملاحية وايضاً المصانع المختلفة.

ربما لا يعرف الكثيرون أن القيمة الشرائية الرائجة في الحديدة تختلف عما هو عليه الحال في بقية المدن والمحافظات، فهناك مازال الناس يشترون بعشرة ريالات زيت للطبخ وبعشرة ريالات صلصة وهكذا.

طوابير الجوعى والشحاتين ستكون في طليعة المبتهجين بالمنجزات العظيمة، وسيكون على المسؤولين من ابناء الحديدة –على قلتهم– وممثلي المحافظة بمجلس النواب ان يفاخروا بأنهم استطاعوا اقناع هؤلاء المسحوقين بالفقر بالتصويت لصالح الحزب الحاكم، وعليهم اثبات الولاء من جديد وضمان ان يأتي الناس زحفاً على بطونهم من الجوع للتصويت لصالح المنجزات.

أشفق على صديق ارغمته الظروف على ان يقف بين عشرات من الناس ويجتهد في الحديث عن المنجزات والاهتمام الكبير الذي تحظى به هذه المحافظة، وحجم الانجازات والمشاريع التي رصدت لها، ومما أن يكمل حديثه الذي لا يقنع جائعاً، لا يجد ما يأكله وأولاده، او مريضاً يموت ملقى به في ممر مستشفى او رصيف شارع حيث يتقاطر المجدُّون في التصفيق لدس ورقة في هذا الملف من اجل الحصول على مساعدة او ترك توصية من اجل تحسين وضع وظيفي. ومنتهى أمل الغالبية ان يحصلوا على مئات الريالات تغطي احتياجات يومين او ثلاثة من الاكل والشرب.

أليس أكرم لأبناء هذه المحافظة ان تذهب الاحتفالات الى الجحيم وأن يعاد الاعتبار لوضعهم كمواطنين لهم كل الحقوق والواجبات؟! بدلاً من أن يضاعف الحكم من وطأة قسوته على الناس بطوابير السيارات الفارهة التي يمتطيها غير المرحب بهم؛ فتزيد من سخطهم وتستفز مشاعرهم بعد ان تحول الاحتفالات إلى مناسبة لطلاء الشوارع واعمدة الانارة واستئجار محطة كهرباء، بنحو ثلاثمائة مليون، تعمل خلال الاحتفالات وتغادر، وسيدفعون ثمنها من بقايا الدم الذي امتُص معظمه.

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

المستحيل «الأهبل»

يبدو أن اليمن الرسمية ارتقت المزيد من معارج الرشد، ولم تعد تمزح في تجديد تأكيدها على أنها لا تريد مواصلة احتكار دور البطولة في انجاز المهام المستحيلة، بقدر ما غدت تنزع إلى الظهور بمظهر «الأخ الأكبر» المتواضع، السخي، والمقنع جيرانه الخليجيين فرصة (شراكة) في دوره. وإن كانوا لا يدركون ما ينطوي عليه الاصرار اليمني في استعجال الانخراط في عضوية مجلس التعاون الخليجي من نخوة باذخة تهبهم حق المشاركة في بطولة انجاز المستحيل بمعية بيت الخبرة العريبة، وذوي العمق الروائي الخصب في استحضار الفارس الجوال –دونكيشوت اليمني طبعاً– الطالع من هنا وهو لا يرشح بالتسالي والطرائف التي أتحفنا بها سلفه الاسباني في القرن السادس عشر، بقدر ما ينفح بمزدوج الشهامة والجهامة على خط إجبار الجيران، الذين لا يفهمون مصلحتهم، بقبول استضافته لهم في الاقامة معه ولديه على عتبة القرن السادس عشر.

ذلك ما تشير إليه بعض الوقائع التي اوردها صديق عزيز، وهو رجل اعمال يتمتع بثقافة سياسية رفيعة، علاوة على ثقافة اقتصادية عميقة، وقراءة ثاقبة ومبدعة للمتغيرات والمستجدات في دنيا المال والاعمال، وقدرة على ترسم الاحتمالات والسيناريوهات المتوقعة في ضوء مؤشرات الحمل الثاوية في بطن تلك المتغيرات.

لقد أراد هذا الصديق اختبارنا في سؤال المسافة الزمنية بين إمارة دبي في دولة الامارات العربية المتحدة، وعدن في الجمهورية اليمنية من خلال عرضه لواقعتين/ حكايتين.

.. وبهذا المنحى حدثنا عن حكاية سيدة الاعمال البريطانية التي توجهت إلى دبي لتستثمر (200) مليون جنيه استرليني وهي على قناعة بالتوفر على فرص ذهبية أضحت غير متاحة في لندن.. كما حدثنا عن حكاية رجل الاعمال الكويتي، الذي توجه إلى عدن لاستكشاف فرص الاستثمار واصطدم بـ«استحمار» من المطار، وفي المطار، كعنوان وواجهة بددت نشوته بزيارة البلد «الشقيق» وجعلت من تلك النشوة منفذاً لافتراسه وتنظيف جيوبه، وتلقينه درساً في معنى الداهية.

.. بهذا المعنى كان علينا الاستسلام لاغراء إنجاز المستحيل بالمقارنة بين عدن ودبي، وقياس المسافة وهو قياس متعذر بالسنوات العادية، ووارد بالسنوات الضوئية وبما يعادل بضعة قرون تقطع الطريق امام اي استسهال، او استهبال المقارنة بين من يقيم في مطلع القرن السادس عشر ومن ينافس على المراكز الاولى في صناعة وصياغة ملامح وجه عالم اليوم.

والحال أن التنطع لانجاح المستحيل، يعني الإمعان في الخراب وليس ثمة مجال متاح للاصلاح والصلاح في هذه البلاد مالم تنصلح وتتبدل الذهنية الحاكمة، وإدارة البلاد، ومالم يكن البشر على استعداد للصلاح، وعلى درجة عالية من الشعور المتعطش بالاحتياج للاصلاح كضرورة حياة.

صنـــدوق الدنيـــا

حسن عبدالوارث*
wareth26@hotmail.com

●● عن رجلٍ كثير أكتبُ.. حين يكون الرجال قلّة..
عن زميلٍ كبيرٍ أكتبُ.. حين يغدو الزملاء بعض قَملة..
أكتبُ عنً قامةً في زمن القُلامة.. أو عن إستثناء
في زمن القاعدة السائدة هذه الأثناء..
عن عبدالباري طاهر.. أكتب..
وقد احترت ماذا أكتب؟!... بل عن أي الوجوه في عبدالباري أكتب؟!
تُرى، أأكتبُ عن زميل المهنة.. أم رفيق المحنة؟!...
عن خليل الدرب.. أم نزيل القلب؟!... عن شريك الفكرة.. أم صديق الحسرة؟!
الكتابة عن «صندوق الدنيا».. فهو صندوق له ألف ألف مفتاح، برغم انه ليس عليه قفلٌ قَطْ!!

باختصار شديد، كما هي عادتي في الكتابة، أقول: إن عبدالباري محمد طاهر الأهدل.. موسوعة يمانية تمشي على قدمين لم تنتعلا يوماً حذاءً فاخر الطراز..

ينأى كاهلاه بمخزون نفيس من الثقافات المتعددة.. من دينية على جميع مذاهبها ومدارسها وفقهائها وعلمائها.. إلى ماركسية على عديد شواطئها وموانئها ومؤنها ومحنها.. إلى فلكية.. وأدبية.. وإعلامية.. وسياسية..

حتى إذا أردتَ أن تزور أفضل ورشة لصناعة وصيانة ورواية «النكتة» فعليك بزيارته..

و«أبو وضاح» أنموذج ساطع للقدرة المتميزة على خلق حالة من المثاقفة الحوارية.. وهي حالة معدومة –او تكاد– في هذا الزمكان.. وما كل تلك الجلبة – في الندوات والمؤتمرات والمحاضرات والمناظرات– سوى حالة غوغائية لا تختلف كثيراً عن غوغاء الميتادور في حلبة مقارعة الثيران في مدريد، او مصارعة الديوك في مانيلا، أو «مُفاخَطة» القطط في شارع هائل!!فما أحوجنا إلى حوار ثقافي رفيع في أدواته وقنواته، وقضيته ولغته، واخلاقياته وعلاقاته، واطرافه وأهدافه، بقدر حاجتنا إلى كثيرٍ كثير من عبدالباري طاهر.

● الاستاذ عبدالباري طاهر

فحين يرفع البعض عقيرته بالخوار.. تجد عبدالباري يفتح سريرته للحوار..

وهنا تعرف الفرق الشاسع والبون الواسع بين «أهدل» و... «أهبل»!!

وحين يتهافت البعض على مال او جاه أو سلطان.. ترى إبن الأهدل يتهاتف مع احلام الرفاق وآلام الاصدقاء وآمال الاخوان.

فإذا به أول ناقد لا تجد عنده النقود وأول متوقد لا يملك كوبون الوقود!!

وحين يغرز البعض اشواكاً سامةً في خاصرة القيم والمثل النبيلة.. إذا بالرجل يغرس بذوراً مقدسة في تربة الاشياء الجميلة والأفياء الظليلة.

وإذا أضاف البعض مفردات ومعاني الخسَّة والنجاسة والنخاسة إلى قاموس السياسة.. فإن «أبا وضاح» يضيف اليه مفردات ومعاني الحصافة والدماثة والكياسة..

أما إذا بحثت عن القشور والبثور والدمامل والمظاهر.. فأنت لن تلقى ثمَّة مكاناً لعبدالباري طاهر.

■■■

●● شاركتهُ العمل.. شاركته الطعام والشراب.. شاركته السفر.. شاركتهُ الشكوى والسلوى.. شاركتهُ الأسرار والأخبار.. شاركتهُ الضحكة والصرخة.. ومع هذا وتلك، شاركتهُ الخلاف والإختلاف في بعض الأحيان، بل في كثيرها..

بَيْدَ أن الخلاف مع عبدالباري –والإختلاف معه– يظل بعيداً عن كل وسائل الدسيسة ووسائط الحقد والغدر والضغينة والبغضاء..

وماذا بعد...؟

ثمة الكثير الكثير ليقوله المرء أو يكتبه في عبدالباري وعنه.. ولو استرسل المرء القول، أو استسهل الكتابة –في هذا المضمار– لما كَفَتْهُ الليالي والأيام، ولا أَوْفَتْهُ الدفاتر والأقلام.. فالرجل بحر متلاطم المناقب، وبلاد مترامية المناكب.. لا تكاد تلمح أول الشعاع في نهاره، حتى تكتشف لرؤاك غيول صافية المسيل وخيول ناصعة الصهيل!

وأعرف أن القارئ الكريم –الذي لم يعرف عبدالباري طاهر عن كَثب وعُمق كافيين– لن يفقه ماوراء هذه السطور..

إنَّما وحدها تستطيع الكشف عن حقيقة هذا الرجل.. وحدها قادرة على إختزال كل تاريخه ورصيده وكيميائه وجغرافيته..

إنها... جنازته!

له العمر المديد بإذنه تعالى، آمين.

* رئيس تحرير صحيفة «الوحدة»

طبعت بدار المجد للطباعة والنشر ت: ٢٢٨٩٩٤